

مفهوم جودة المراجعة الخارجية وتأثيره علي إدارة الأرباح

أ- محمود حمودة

سؤال وجواب في الإدارة

أ- وائل مراد

تقرير مراقب الحسابات

أ- هالة عبدالله

آلية إصدار النقود في الاقتصاد الإسلامي

د- هاييل طشطوش

دليل تعليمات النواحي العملية للآتمادات المستندية

أهداف نظام التكاليف

أ- وائل مراد

الجوانب المحاسبية لتعديل عقد الشركة

أ- وائل مراد

أركان الإسلام



بسم الله الرحمن الرحيم
مجلة

المحاسب العربي العدد الثالث عشر للسنة الاولى

إقرأ في هذا العدد

٣	إفتتاحية العدد
٤	مفهوم جودة المراجعة الخارجية وتأثيره على إدارة الأرباح
٨	سؤال وجواب في الإدارة
١٠	تقرير مراقب الحسابات
١٢	ألية إصدار النقود في الإقتصاد الإسلامي
١٦	دليل تعليمات النواحي العملية للإعتادات المستندية (إستيراد)
٢٠	أهداف نظام التكاليف
٢٢	الجوانب المحاسبية لتعديل عقد الشركة
٢٦	أركان الإسلام
٢٨	هدية العدد
٢٩	الخاتمة

مجلة شهرية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية . كما تهدف المجلة على إلقاء الضوء على بعض المواضيع التي لم يتم طرحها في المنتديات المحاسبية بشكل مباشر وكذا بعض المواضيع المشابهة لما في المنتديات ولكن هنا ستجد لها طابع آخر عن المنتديات . كما تهدف إلى مساعدة جميع المحاسبين والمحاسبات للرقمي بعلم المحاسبة . وإذا ما عمل المحاسب أو المحاسبة بجد واجتهاد على الدراسة والتدريب . فإنه ستصبح قادرا ستصبحين قادرة على وضع قدميك وبكفاءة على سلم الارتقاء في مجال المحاسبة لما لها أهمية كبرى في هذا العصر .

أهداف المجلة

- خطوات نحو التقدم والرقمي في هذا المجال . ابتغاء مرضاة الله .
زيادة وتنمية معلوماتك المحاسبية

الفئات المستهدفة لهذه المجلة

- الموظفون .
- الطلبة في المعاهد والجامعات .
- المهتمون بتعلم علم المحاسبة من مختلف الفئات .

للإتصال بنا



elmosaly7@gmail.com



+96597484057



https://www.facebook.com/groups/waelmourad

الحمد لله الكريم الوهاب ، خلق خلقه من تراب ، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ، ذي الطول لا إله إلا هو إليه المصير ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صاحب الوجه الأنور والجبين الأزهر ، إمام الأنبياء وسيد الخفاء ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه ، الذين آمنوا وهُدوا إلى الطيب من القول ، وهُدوا إلى صراط العزيز الحميد .

حسن الخلق في الإسلام

إخواني وأخواني الكرام أحببت أن أجمع لكم مادة علمية عن حسن الخلق والتعامل مع الناس في الإسلام ولكن لماذا هذا الموضوع بالذات ؟ في أحد الأيام كنت في تأكسي وكان السائق من الجنسية الباكستانية ولما صعدت وجده يشغل الأغاني ففتحت مع حوار حتى وصلت إلى أن أوضح له أن الاغاني حرام ولكني كنت أشعر أنه غير سعيد بحواري معه في هذا الموضوع فقلت له هل تريد أن أسكت فقال لا ولكني ... لا يهم

قلت له أخبرني ما في نفسك في حوار طويل ليس هذا مجال لذكره لكن رسالته قد وصلت إلي وهي أن كثير من المسلمين غير حسن الخلق يسب ويلعن ويكذب ... لهذا أردت أن أجمع بعض الآيات والاحاديث وبعض الفوائد عن حسن الخلق أسأل الله أن يحسن خلقنا وخلقنا اللهم آمين اللهم آمين اللهم آمين

يقول الله سبحانه وتعالى (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (عن النّوأس بن سميان الأنصاري قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البر والإثم ؟ فقال: البر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك وكهت أن يطلع عليه الناس) « أخرجه الإمام مسلم برقم (٢٥٥٣) كيف يحسن العبد خلقه :

يكون ذلك باتباع إمام المرسلين لأنه خير من حقق هذا المقام فقد قال الله عز وجل عنه : ((وإنك لعلی خلق عظیم)) فهو القدوة في هذا الجانب قال تعالى : ((لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة))

فعلى المسلم أن يدرس سيرته في كل جوانب حياته ليعلم كيف كان تادبه مع ربه ومع الناس ومع أهله وأصحابه وغير المسلمين

و مما يعين على حسن الخلق مجالسة الأتقياء لأن الإنسان يتأثر بمن يجالسه ويخالطه أن يذكر نفسه بعظيم ثواب وأجر هذه الخصلة التي قل من يجوزها وتمرين النفس عليها فالعلم بالتعلم والحلم بالتحلم الإستعانة بالله وكثرة الدعاء والتضرع إليه وقال الشاعر : -

يا أيها المتحلي غير شيعته ومن سجيته الإكثار والملق عليك بالقصد فيما أنت فاعله أن التخلق يأتي دونه الخلق من فوائده حسن الخلق :

- ١- حسن الخلق من افضل ما يقرب العبد إلى الله تعالى .
- ٢- إذا أحسن العبد خلقه مع الناس أحبه الله والناس .
- ٣- حسن الخلق يألّف الناس ويألّفه الناس .

٤- لا يكرم العبد نفسه بمثل حسن الخلق ولا يهينها بمثل سوءه .

٥- حسن الخلق سبب في رفع الدرجات وعلو الهمة .

٦- حسن الخلق سبب في حب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتقرب منه يوم القيامة .

٧- حسن الخلق يدل على ساحة النفس وكرم الطبع .

٨- حسن الخلق يحول العدو إلى الصديق .

٩- حسن الخلق سبب لعفو الله وجالب لغفرانه .

١٠- يحو الله بحسن الخلق السيئات .

١١- يدرك المرء بحسن خلقه درجة الصائم القائم .

١٢- حسن الخلق من أكثر ما يدخل الناس الجنة .

١٣- حسن الخلق يجعل صاحبه ممن تفلت موازينه يوم القيامة .

١٤- حسن الخلق يحرم جسد صاحبه على النار .

١٥- حسن الخلق يصلح ما بين الإنسان وبين الناس .

١٦- وبالخلق الحسن يكثر المصافون ويقبل المعادون .

خير الأنام إذا ما قال قد صدقا *** وأكمل الخلق من فاق الوري خُلقتا وأحسن الناس أخلاقاً فمجلسه *** قرب الرسول يوم الحشر قد سبقا أعلى الجنان ذوو الأخلاق مسكنهم *** بشرى الحبيب لهم إن قال قد صدقا تلقي الكثير على الإسلام ظاهرهم *** لكن أخلاقهم من شامها بصقا صلي وصام ولا تلتقاء ذا أدب *** إن قال شط ولا تجشى وإن سرقا يعصي ويظلم ما فاتته معصية *** حتى الكباير يغشاها لو احترقا أين الصلاة التي لم تنه صاحبها *** أين الحياء وحده الله قد خرقا إني لأعجب من دين بلا خلق *** أو كان ذا خلق ينسى الذي خلقتا أتدعي الدين يا هذا مجاملة *** والله يعلم ما في القلب إن خفتا؟ تبدو ملاكاً أمام الناس ملتزماً *** وإن خلوت فشيطاناً إذا استرقتا ليس يعلم من يدي تديته *** ويفسد الناس أن الدين قد خلتا؟ إني أخاف على الإسلام من رجل *** قال الرسول بليغ القول قد فسقا هذا المخادع يستهويك مجلسه *** عند اختيار قد تب ساء مرتفقاً ما أطيب المرء إن طاب الفؤاد به *** والتطيق طاب كما في القلب وأطلقا ما أجمل الدين والأخلاق تلبسها *** ها الكمال و إلا تلبس الخلقا وأي شعب أبي إلا يخلعهما *** فاعلم نذير دمار بينهم نعتا دين بلا خلق كالورد ممتقد *** طيب الروائح ذوا ما اكتسى ورقاً هو المنافق يدي حسن ظاهره *** والقلب مات ويخفي الحث والملتقا هل تلبس الثوب لو ناداك مظهره *** ولا مكان به إلا وقد خرقتا؟ أما الخلوقة ودين الله يجره *** لا يقبل الله أحبالاً بغير ثقي هل تأكل النبتة الخضراء منظرها *** بين المزابل تنمو طولها شهقا؟ ماذا تقول لمن قد لآن ملمسه *** والسّم فيه ومن أنبأه دقتا ماذا تقول لمن قد طاب منطقه *** وعند غضبته بالكفر قد نطقتا ما ذا تقول لمن بالدين مشتهر *** عند الحقوق إذا ما طولب أنصعنا مال الحرام يظلم الناس يأكله *** ويحمد الله أن بالمال قد رزقا وكل لحم نأ بالسحت موثله *** للنار حتما ورببي ماله محقا

جمع وإعداد / وائل مراد



وقد عرّف «DeAngelo» جودة المراجعة بأنها «قيام المراجع باكتشاف خرق (Beach) في النظام المحاسبي للعميل والتقرير عن هذا الخرق» وقد أشار «DeAngelo» إلى أن احتمالية تقرير المراجع عن الأخطاء تمثل إستقلال المراجع، وبمكنا التأسيس على ذلك بأن زيادة جودة المراجعة تعني زيادة قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء المحاسبية، ■ **أ - محمود حمودة** وزيادة درجة استقلاله.

ولا يؤخذ على هذا التعريف سوي عدم تفرقة بين جودة المراجع وجودة عملية المراجعة، ذلك لعدم دقة الافتراض بأنه يمكن استخدام المفهومين بشكل مترادف خاصة بعد أن أظهر الواقع أن شركات المراجعة الكبيرة قد تعرضت في بعض الأحيان إلى فشل خلال قيامها بالمهام الموكولة إليها، لهذا يصبح من الأفضل أن نشير إلى جودة المراجعة على أنها جودة الخدمة التي يقدمها المراجع. وفي هذا الصدد أشار Lam and Chang إلى أنه يجب أن تعريف جودة المراجعة على أساس كل خدمة (Service By Service) وذلك لأن شركات المراجعة قد لا تؤدي كافة عمليات المراجعة الموكولة إليها بنفس المستوى من الجودة، وهكذا يمكن القول بأن جودة المراجع هي مفهوم يعقد على منشأة المراجعة، بينما جودة المراجعة هي مفهوم يعقد على جودة الخدمة التي يقدمها المراجع.

١ / ٢ مقاييس جودة المراجعة :-

هناك العديد من المقاييس التي يمكن أن تحدد جودة عملية المراجعة نعرض لبعض ما تناولته المراجع والأبحاث المنشورة في هذا المجال على النحو التالي :-

• **حجم منشأة المراجعة :-** وتقاس في ذلك بعدد عملائها حيث تحققت الأبحاث من وجود علاقة إيجابية بين حجم منشأة المراجعة و جودة عملية المراجعة، فكلما كبر حجم منشأة المراجعة كلما قلت الحوافز لدي المراجع للتصرف بصورة انتهازية ومن ثم يتحسن مستوى المراجعة، خاصة وأن المنشآت التي تتميز بكثر عملائها تتعرض لخسائر كبيرة إذا فشلت في اكتشاف التلاعب. إلا أن بعض الدراسات عارضت هذه النتيجة مستندة في ذلك إلى أنه لا يوجد فرق كبير بين شركات المراجعة الكبيرة والصغيرة فيما يتعلق بالتقرير عن التزام العملاء بالتشريعات الحكومية، أو التقرير عن أوجه القصور في أنظمة الرقابة الداخلية ما لم تكن هناك تشريعات يصاحبها تفتيش ومسئولية قانونية تقع على عاتق المراجع.

• **سمعة منشأة المراجعة :-** حيث توجد علاقة إيجابية بين سمعة منشأة المراجعة وجودة المراجعة، بما يساهم في تفسير نسبة منخفضة من إجمالي التغير في عملية المراجعة نظراً لقلّة شركات المراجعة التي تهتم بالسمعة، والتي من بينها الشركات التي ترتبط بمنشآت دولية، وتقوم بمراجعة البنوك والشركات المساهمة والإستثمارية الكبرى.

• **مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي :-** وهو يمثل متغير إيجابي مع جودة عملية المراجعة بما تمثله الرقابة من دافع للمراجعين نحو الالتزام بالمعايير المتعارف عليها عند تنفيذ عملية المراجعة وهو ما ينعكس إيجابياً على جودة عملية المراجعة.

مقدمه :

من المعروف أن المعلومات التي تنتجها الأنظمة المحاسبية للمستخدمين الخارجيين، وحتى الداخليين مقلية في القوائم والتقارير المالية تلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرارات، وتمثل دافعاً إما يكون سلبياً أو إيجابياً نحو تكوين رأي إما في المركز المالي للمنشأة (من خلال الميزانيات)، أو أدائها الإقتصادي (من خلال قوائم الدخل)، أو في نواحي أخرى باستخدام قوائم أخرى، وهو ما دفع الجميع نحو السعي لضمان سلامة هذه المعلومات والتقليل من عدم تماثلها بين الجهات المنتجة والمستخدمه لها.

وفي إطار هذا تأتي مهام المراجعة الخارجية والتي تمثل سنداً أساسياً لثقة المستثمرين في المعلومات المالية وغير المالية بما تضمنه عمليات المراجعة من مصداقية على القوائم والتقارير المالية، ولكن بعد فضاءً إفلاس وانهار بعض الشركات ذات الثقل الإقتصادي الكبير، وارتباط هذا الانهيار بالتلاعب في حسابات الشركات، والقائه اللوم على كبرى شركات المراجعة، إما بسبب الإشتراك في هذا التلاعب أو لعدم الكشف عنه، وهو ما أثار مخاوف المستثمرين الذين شككوا في نظم إدارة الشركات التي تعرضت لإنهيار، حتى أنهم أبدوا تساؤلات حول مدى فعالية المعايير المحاسبية، والإجراءات المطبقة في الشركات، ومدى مسئولية مراجعي الحسابات عن انهيار الشركات.

وهذا ما يبرز أهمية تحديد طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية من جهة والحد من ممارسات الشركات في إدارة الأرباح في الجهة المقابلة، وهذا ما يتضمن الوقوف على محددات ومقاييس جودة عملية المراجعة الخارجية، ووضع تعريف لعملية إدارة الأرباح وتحديد الودائع ورائها والتعرض لبعض من أساليب إدارة الأرباح، بما يحقق تصور جلي لطبيعة العلاقة بين جودة عملية المراجعة الخارجية وأثرها على عمليات إدارة الأرباح.

وهذا ما سعت لإدراكه في هذا البحث. ولا يفوتني أنا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إليكم قرائي الأعزاء لاتاحة الفرصة لي للبحث في هذا الموضوع الحصب والمؤثر على مهام المحاسبة والمراجعة أشكركم بفضل ما اكتسبته أثناء بحثي هذا من قراءات ممتعة واطلاعات خاطفة على أبحاث ومراجع ونظريات رائعة أثرت تفكيري وأضاءت نبراس الثقافة المهنية لتشوقني للمزيد من البحث والرغبة في اعتراك الحياة العملية.

١ - جودة عملية المراجعة الخارجية

يعد موضوع جودة المراجعة مجال خصباً للبحث نظراً لما هو منوط بهذه المهنة من دور مشارك في النمو الإقتصادي والإستقرار المالي، وذلك بما تقوم به من كشف التلاعبات، والتحقق من دقة المعلومات لتقليل خطر عدم تماثلها لدي جميع الاطراف، وقد إهتدي الباحثون في التعرض لهذا الموضوع بهيكل متشابهة قوامه: وضع مفهوم لجودة المراجعة، وتحديد مقاييس هذه الجودة وكان ذلك على النحو التالي :-

١ / ١ تعريف جودة المراجعة :-

تشير جودة المراجعة إلى مدى قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها، بالإضافة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين حاملي الأسهم والإدارة.

• **تخصص المراجع أو معرفته بالصناعة :-** حيث أن توفر المعرفة التخصصية للمراجع في النشاط أو الصناعة التي يعمل بها العميل محل المراجعة تمكنه من بناء أحكام قوية ومتميزة بما ينعكس على الإيجاب جودة عملية المراجعة.

• **مدة خدمة المراجعة :-** أشارت الأبحاث إلى وجود علاقة سلبية بين طول مدة الخدمة وجودة المراجعة وتفسير ذلك أن طول مدة المراجعة يضعف من إستقلالية المراجع نظراً لتوطد علاقته بالإدارة بما يمكن أن يسمح لها بأن تمارس أساليب إدارة الأرباح.

• **اهمية العميل موضوع المراجعة :-** تأتي هذه الأهمية بعلاقة سلبية مع جودة عملية المراجعة نظراً لما تمثله اتعاب هذا العميل من نسبة كبير إلى إجمالي إيرادات منشأة المراجعة بما يمكن أن يمثل ضغط على مهمة المراجع.

• **اتعاب العميل :-** فهي تمثل مقياس مزدوج قد يكون إيجابي في حالة قيام المراجع ببذل جهد أكبر والتحقق من عبئ أوسع مما ينتج جودة مراجعة عالية، وقد تكون هذه الاتعاب العالية وسيلة ضغط على المراجع أو حافز للتغاطي عن التلاعبات.

• **تعرض المراجع للمساءلة القانونية :-** وهي تحقق تأثير نفسي إيجابي يحقق رادع للمراجع عن الفشل في الكشف عن المخالفات الجوهرية.

• **تاهيل ومهارة المراجع :-** تلعب دوراً هاماً في اكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات في القوائم المالية بما ينعكس إيجابياً على جودة عملية المراجعة.

هذا وقد اقترحت العديد من الدراسات السابقة الأخرى مقاييساً بديلة لجودة المراجعة، وبذلك بقياس جودة المراجعة بطرق غير مباشرة ومن أمثلة ذلك :-

• **معامل استجابة الأرباح (Earning Response Coefficient) :-** وهذا المعامل هو ناتج قسمة عائد الملكية على الأرباح المعلنة، حيث وجد أن معامل إستجابة الأرباح لدي عملاء منشآت المراجعة الكبرى أكبر منه لدي عملاء منشآت المراجعة الصغرى (دراسة Teoh and Wong ١٩٩٣).

• **الإنحرافات عن تنبؤات الإدارة بالأرباح :-** والتي تتمثل في الفرق بين الأرباح المخططة والأرباح المحققة، حيث كلما زادت جودة المراجعة كلما زادت الإنحرافات وتفسير ذلك أنه بزيادة جودة المراجعة تقل قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح المخططة من خلال إدارة الأرباح وذلك بافتراض خضوع الأرباح المحققة فقط للمراجعة. (دراسة Davidson and Neu ١٩٩٣).

ويمكن أن نخلص من هذا أنه وإن كان لا يوجد إتفاق عام بين الباحثين على مقياس معين لجودة المراجعة يمكن الحكم به بشكل قاطع معطياً نتيجة صحيحة، وذلك لاختلاف بيئات التطبيق إلا أنه يمكن الاعتماد على هذه المقاييس عند قياس جودة المراجعة.

٢ - إدارة الأرباح

تتفق الدراسات المحاسبية جميعها على أن القوائم المالية وما تقدمه من معلومات مالية تعتبر ملخصاً إحصائياً غاية في الأهمية عادة ما يتم الإعتماد عليها في تقييم الأداء حتى أنه يتوقف عليها إبرام الإتفاقات بين الشركة وبين الاطراف الأخرى.

ولضمان سلامة هذه المعلومات أصدر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) مجموعة من المعايير من أهمها :- قائمة معايير رقم (٥٧) (مراجعة التقديرات المحاسبية) وقائمة معايير المراجعة رقم (٨٢) (اكتشاف التلاعب عند مراجعة القوائم المالية) وقائمة معايير المراجعة رقم (٨٩) (مراجعة التسويات المحاسبية) قائمة معايير المراجعة رقم (٩٠) (الإلتصال بلجنة المراجعة).

كما قدم مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) إطار متكامل لجودة الأرباح من خلال توصيات خلصت إلى أهمية توفير المعلومات المفيدة بالقوائم المالية على أن تتصف هذه المعلومات بمخائيتين أساسيتين :- الأولى هي المناسبة بحيث تعيد معرفتها متخذ القرار، والخاصية الثانية هي إمكانية الإعتماد عليها بحيث تعطي إنعكاس صادق للوضع الإقتصادي الحقيقي.

وجاء ذلك بغرض الحد من سلوك إدارة الأرباح، خاصة بعد الفضاء المالية والمحاسبية التي ظهرت مؤخراً (مثل شركة Enron الأمريكية، وشركتي Hausipe, Lernout في بلجيكا) والتي دفعت للتساؤل حول مصداقية الأرباح التي تقدمها القوائم المالية، وهو ما ساهم في ظهور العديد من التشريعات والتوصيات التي أشارت لإجراءات خاصة عند إعداد القوائم المالية بما يضمن الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، وتقليل عمليات إدارة الأرباح وهنا نعرض لمفهوم إدارة الأرباح وأساليب ومؤسرات ممارسته وأثر ذلك.

٢ / ١ تعريف إدارة الأرباح :-

يمكن تعريف إدارة الأرباح على أنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة، وهو سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية، ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع أضرار في الأجل الطويل وتحقق إدارة الأرباح عندما يقوم المديرين بإستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الإقتصادي للشركة أو لإبرام تعاقبات تعتمد على الأرقام المحاسبية.

وبالرغم من وجود إتفاق عام على أن إدارة الأرباح تؤدي إلى تحريف الأداء الحقيقي للشركة، وهو ما يمثل إبتعاد عن المدخل الأخلاقي للمهنة إلا أن الإدارة عندما تلجأ إلى إدارة الأرباح فإنها تستند إلى المبررات الآتية :-

- أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط.
- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها.

٢ / ٢ دوافع وحوافز سلوك إدارة الأرباح :-

يوجد دافعان لإدارة الأرباح هما: الأول تحقيق منافع ذاتية للإدارة، وعندئذ يكون الدافع انتهازياً (Opportunist)، والثاني التأثير على مستخدم المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار دخل المنشأة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة وذلك بهدف ضمان بقاء واستقرار المنشأة في سوق المنافسة وعندئذ يكون الدافع هو كفاءة المنشأة (Efficiency).

أما عن حوافز الإدارة في سلوك إدارة الأرباح فيمكن سردها في ثلاثة حوافز أساسية قد تنطوي على دافع انتهازى أو دافع الكفاءة أو على الدافعين معاً كما يلي :-

مفهوم جودة المراجعة الخارجية وتأثيره على إدارة الأرباح

- حوافز تعاقدية : فعندما يكون التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى مبنياً على النتائج المحاسبية فإن ذلك يولد الحافز لدي المديرين لإدارة الأرباح .
 - حوافز السوق : فعندما يدرك المديرين وجود علاقة بين الأرباح المعلنة والقيمة السوقية للشركة يظهر حافز إدارة الأرباح بنية التأثير على السوق .
 - الحوافز التنظيمية : فعندما يكون هناك اعتقاد بأن للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين .
- ٣/٢ بعض أساليب إدارة الأرباح :-
- يتطلب نظام المحاسبة على أساس الإستحقاق – وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها – من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة ، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح أو آخر ما يلي :-
- يجب أن يظهر الخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل ، ويمكن للمديرين استخدام قيم سوقية متفائلة للتأثير بالتخفيض قيمة الخزون ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح .

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة الإنجاز وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال وذلك بغرض تضخيم الأرباح أو العكس .
- يتطلب إحتماب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي ، وقيمة الخردة وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح .
- يجب أن تظهر حسابات العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومن ثم تضخيم الأرباح .
- يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية ، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو الخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية ((Borderline Cost) كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية مما يؤدي إلى تدنية المصروفات ومن ثم تضخيم الربح .
- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الإستفادة من هذا الضمان ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح .
- يجب الإعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع ، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة ، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح .
- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر بغرض زيادة المبيعات ، ومن ثم تدعيم الأرباح .

٤/٢ نتائج إدارة الأرباح :-

لا جدل في أنه على الرغم من إمكانية تحقيق ممارسات إدارة الأرباح لمنافع اقتصادية للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل منها :-

- تخفيض قيمة المنشأة : بسبب الأثر السلبي طويل الأجل الناجم من ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح كتعجيل الإيرادات والذي قد تكون تكلفة الفرصة البديلة له غير منصفة كالبيع بأسعر منخفضه قبل إعداد القوائم مباشرة لتعظيم المبيعات رغم وجود فرصة أفضل للبيع ولكن بعد تأريخ إعداد القوائم ، كذلك تأخير المصروفات الإختيارية كالصيانة وحوافز الإنتاج ومصروفات التدريب والتطوير والتي يمكن أن تؤدي لخسارة الانتاجية .
- إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية : حيث لا تقتصر ممارسات إدارة الأرباح على الإدارة العليا فقط بل يمكن للإدارة التشغيلية معالجة البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت والترقيات ، وهو ما يؤدي إلى إخفاء مشاكل ، وإبقاء أخطاء دون تصحيح .
- العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية .
- تلاشي المعايير الأخلاقية .

٥/٢ الإشارات التحذيرية لإدارة الأرباح :-

- ينبغي على المراجعين ، والمحللين الماليين ، والمستثمرين البحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية تشير إلى وجود إدارة الأرباح ومن أمثلة هذه المؤشرات :-
- تدفقات نقدية لا ترتبط بأرباح .
 - حسابات عملاء لا ترتبط بإيرادات .
 - مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها لا ترتبط بحسابات العملاء .
 - احتياطات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية .
 - الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين .

٣ – العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح

يظهر الطلب على خدمات المراجعة كنتيجة للحاجة إلى تحسين العلاقة بين الأطراف المشاركة في الأعمال كالملاك ، والدائنين ، والسلطات العامة ، والعمالين ، والعملاء ، حيث تهدف المراجعة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين هذه الأطراف بفضل إرتباط جودة المراجعة العالية بمستوي منخفض من عدم تماثل المعلومات وذلك من خلال إضفاء المصداقية على القوائم المالية المعدة .

وقد أكدت الأبحاث والدراسات - رغم إختلاف بيئات تطبيقها - على سلبية العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح ، حيث خلصت جميعها إلى أن جودة المراجعة (والتي سبق أن تعرضنا لتعريفها ومقاييسها) تؤدي إلى الحد من ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح .

٤- النتائج والتوصيات

توصلنا في هذا البحث إلى أهمية المعلومات التي تقدمها القوائم المالية للأطراف المشاركة في الأعمال ، ولكن بسبب تعارض المصالح بين هذه الأطراف ظهرت أساليب وممارسات لإدارة الأرباح بشكل يحقق مصالح لطرف على حساب الطرف الأخر .

قسم المراجعة

نتيجة لهذه الممارسات ونظراً لأهمية ضمان صدق هذه المعلومات المحاسبية إهتقت المنظمات والجهات المختلفة بسن التشريعات ونشر التوصيات التي تضمن تقليل خطر عدم تماثل المعلومات بين الأطراف .

توصلنا أيضاً إلى فهم عملية المراجعة وتقييم وقياس مدي سلامتها من خلال معايير ومقاييس سبق تطبيقها في بيئات مختلفة يمكن الإعتماد عليها عند قياس جودة المراجعة ومن أهمها : حجم منشأة المراجعة ، سمعة منشأة المراجعة ، مراقبة المراجعين والتفتيش على أدائهم ، تخصص المراجع في النشاط موضوع عملية المراجعة ، تعرض المراجع للمساءلة القانونية ، تأهيل المراجع وخبراته .

كما أمكن تعريف مفهوم إدارة الأرباح وتفهم دوافع ومحفزات الإدارة نحو ممارسته ، وتعرضنا لبعض من أمثلة هذه الممارسات في الواقع العملي وكذلك مقترحات لما تناوله الباحثون بعنوان بالإشارات التحذيرية والتي تفيد في التنبؤ بوجود إدارة أرباح عند التعامل مع المعلومات المحاسبية، والتقارير المالية .

ونظراً لما توصلنا إليها من علاقة إيجابية بين جودة المراجعة والحد من ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح خاصة بعد بيان الأثر السلبي لهذه الممارسات في الإضرار طويل الأجل بمصالح المنشأة والأطراف المتعاملة معها فإننا يمكن أن نقترح الآتي :-

- الإهتمام بالمدخل الأخلاقي في إعداد المناهج الدراسية لإلزامي العلوم المحاسبية والمراجعة حتي يتم زرع السلوك المهني الراقى كركيزة لمزاولة المهنة .
- سن التشريعات الرقابية التي تتيح التفتيش الدائم على شركات المراجعة ، وربما وضع تصنيف لهذه الشركات بناء على نتائج هذا التفتيش وتقييم الأداء بما يمثل الرادع والحافز الذي يمنع من الإنسياق في منحدر التلاعب والإهمال ، ويشجع على بذل العناية المهنية الواجبة .
- الإهتمام بتدريب المراجعين وتوفير منح دراسية لهم لنيل التأهيل العلمي الراقى ، والشهادات المهنية العالمية وكذلك الإهتمام بتوفير الدورات في المحاسبة المتخصصة لتكوين الخلفية العلمية السليمة للمراجع نحو بيئة عمله .
- إعادة النظر من خلال تكثيف البحوث في المعالجات المحاسبية التي تترك مجالاً واسعاً وغير محكوم لإستخدام الحكم الشخصي والتقدير ، أملاً في الوصول إلى توصيات ومقترحات من شأنها صياغة معايير تلغي أخطار عدم تماثل المعلومات ، وممارسة أساليب التلاعب وإدارة الأرباح .
- الإهتمام بنظم المراجعة الداخلية للشركات محل المراجعة لما يمكن أن تلعبه من دور في تقليل التلاعب في التقارير المالية ، وتسهيل عمليات المراجعة الخارجية .

وتأتي هذه المقترحات بدافع: الحفاظ على المدخل الأخلاقي للمهنة لمقابلة الخطورة البالغة لإحتيالية فقدان ثقة المستثمرين في معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها ، في حالة عدم قدرة أو تجز هذه المعايير عن الرقابة الصارمة على تجهيز المعلومات المالية ومصداقية نقلها. وأطلاقنا من الإحساس بالمسؤولية المنوطة على عاتقنا نحن المحاسبين والمراجعين نحو مهنتنا الراقية .

المراجع :-

- د/ سمير كامل .. ٢٠٠٨ .. «أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح » كلية التجارة - جامعة الإسكندرية جمهورية مصر العربية.
- د/ الرفاعي مبارك .. ٢٠٠٩ .. «جودة المراجعة الداخلية ودورها في حوكمة الشركات» المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة طنطا - جمهورية مصر العربية.
- د/ بلال سمير .. ٢٠٠٥ .. «دور الرقابة على جودة المراجعة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات » كلية التجارة جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.
- معايير المراجعة .
- معايير المحاسبة المتعارف عليها .

إعداد / محمود أحمد حموده
محاسب قانوني وخبير ضرائب
مايو ٢٠١١

إعداد / محمود أحمد حموده
محاسب قانوني وخبير ضرائب
مايو ٢٠١١



أ - وائل مراد

التوجيه

هذه الوظيفة هي الوظيفة الخاصة بتوجيه العاملين أو المرؤسين من قبل رئيسهم بالعمل والإشراف عليهم ويكون الإشراف بأحد طريقتين
الاول : عن طريق الاتصالات : وهي بغطاء المرؤسين التوجيه والتعليقات لأداء العمل المطلوب منهم والتعرف على مشاكلهم .
الثاني : القيادة - وهي إزكاء روح الابتكار والمبادرة بين المرؤسين وأن يكون القائد قدوة ويتبع الأساليب القيادية الفعالة .

الرقابة

الرقابة تتعلق بالتأكد من أن النتائج المحققة تتفق مع الاهداف المخططة .
هناك أربع خطوات تتعلق بالرقابة
تحدد المعايير الرقابية .
قياس الأداء الفعلي .
معرفة الأزمات وأسبابها .
تصحيح الاداء .

س : ما هي اسس النظام الرقابي ؟

يوجد نوعين من الرقابة

الاول : هو الرقابة بالملاحظة الشخصية (واعتقد ان هذا النوع من الرقابة واضح وهو بالمرقية الشخصية من خلال الكاميرات أو من خلال المدير نفسه)
الثاني : الرقابة بالاستثناء (وهي الرقابة بالنتائج المحققة من خلال الاعمال المؤكدة له ومن خلال الخطط المخططة)

س : ما هي خصائص النظام الرقابي الجيد ؟

- أن يمشى مع طبيعة نشاط المدير نفسه .
- أن يساعد على سرعة اكتشاف الأخطاء والانحرافات .
- أن يتسم بالمرونة .
- أن يمشى مع المستويات الإدارية .
- أن يكون إقتصادي .
- أن يتسم بالسهولة والوضوح حتى يسهل فهمة من قبل المنفذين .

س : ما هي الكفاءة وما هي الفاعلية ؟

الكفاءة باختصار هي تخفيض التكلفة أما الفاعلية هي تحقيق أعلى قدر من الاهداف

ما هي وظائف الأداة (وظائف المدير) ؟

- التخطيط .
- التنظيم .
- تكوين وتنمية الكفايات الإدارية .
- التوجيه .
- الرقابة .

التخطيط

« يتعلق بالإختيار بين البدائل » ويمثل عملية غنخاذ القرار الذي يتعلق بالمستقبل

س : ما هي المراحل التي يمر بها إتخاذ القرار ؟

تمر عملية إتخاذ القرار بعدة مراحل

- المرحلة الأولى هي تحديد المشكلة .
- المرحلة الثانية مرحلة تحليل البيانات وإحتالات الحل .
- تقييم الحلول .
- إختيار الحل المناسب .
- وضع خطة للتنفيذ .

س : لا توجد أهمية للتخطيط ؟ (x)

❑ حيث أن التخطيط يحدد الاهداف بوضوح .

❑ يحدد الطرق والأساليب التي يجب على العاملين إتباعها .

❑ يحدد الموارد التي يجب إستخدامها .

❑ يحدد الوقت اللازم لتنفيذ الأنشطة والعمليات .

❑ يعمل على دراسة والتنبؤ بالمشكلات التي من الممكن ان تتم في المستقبل

❑ باستخدام الإحصاء .

❑ يعمل على تحقيق الكفاءة والفاعلية .

❑ يساعد على العمل في ظل البيئة المحيطة المتغيرة ومن ثم مواجهة المشاكل التي

من الممكن أن تواجه المنظمة وتقليل التعرض للازمات قبل حدوثها .

التنظيم

س : الهيكل التنظيمي وسيلة وليس غاية ؟ نعم

الهيكل التنظيمي وسيلة لبلوغ المنظمة إلى الغاية والهدف الذي تطمح الشركة في الوصول إليه .

عند تحديد الهيكل التنظيمي يجب أن يكون الإنسان هو جوهر التنظيم لتقليل

الصراعات التنظيمية وملء المكان المناسب بالشخص المناسب ومن ثم يجب الإختيار

الجيد للعاملين مع التأكد على مع التأكد على حجم المشروع ويؤثر على وظيفة التنظيم

وان الهيكل التنظيمي وسيلة وليس هدف في حد ذاته .

تكوين وتنمية الكفايات الإدارية .

تتعلق هذه الوظيفة بتكوين وتنمية كفاءات العاملين للتأشي مع الظروف المتغيرة

والتطورات المحلية والإقليمية والتكنولوجية .

س : ما هي العلاقة بين وظائف المدير ووظائف المشروع ؟

ترتبط وظائف المدير بوظائف المشروع حيث أن كل وظيفة من وظائف مثلاً الإنتاج من وظائف المشروع يجب أن يكون يرتبط مع التخطيط كوظيفة من وظائف الإدارة وكذلك يرتبط مع جميع وظائف الإدارة كالتنظيم والتوجيه وتنمية وكفاءات والرقابة ويوضح الشكل التالي العلاقة بين الوظيفة بين الوظيفتين .

وظائف المشروع	وظائف الإدارة	تخطيط	تنظيم	توجيه	تنمية كفاءات	الرقابة
الإنتاج	✓	✓	✓	✓	✓	✓
التسويق	✓	✓	✓	✓	✓	✓
التمويل	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الموارد البشرية	✓	✓	✓	✓	✓	✓

ما هو تعريف القيم ؟

القيمة هي محصلة مجموعة وجهات نظر الفرد ومعتقداته الصريحة والضمنية التي تتضح في مسلكة المفضل وتؤثر في إختياره لطرق عملة واساليبه في التعامل وتؤثر في تحديده لغاياته وأهدافه .

- فالقيم مرشدة سلوك المديرين وهي معيار للحكم على السلوك .

- والقيم ذات تأثير على السلوك لانها المعيار المرشد له .

ما هو تأثير القيم على سلوك المدير ؟

١- تؤثر القيم الشخصية على إدراك المواقف والتعامل مع المشاكل .

٢- تؤثر في الحلول التي يعرضها المدير .

٣- تؤثر في أسلوب إتخاذ القرار .

٤- القرارات كونها أخلاقية أو غير اخلاقيه تتأثر بمعتقدات المدير .

٥- قبول المدير للضغوط الداخلية والخارجية تتأثر بقبته ومعتقداته .

نتائج الثورات الصناعية وأثارها على المشروع

- تغيير تكنولوجيا كبيرة .

- منتجات وطرق إنتاج جديدة .

- كميات ونوعيات منتجات كبيرة .

- إضافات كبيرة في وسائل الإنتاج والصنع .

- مخترعات ومنتجات جديد .

- كبر حجم المشروعات .

- تحمل المشروعات لمستويات أكبر تجاه المجتمع .

- تطور الدور الإجتماعي للمشروعات .

- ظهور المشروعات الإسلامية .

- عني كبير على المديرين ورجال الأعمال للاخذ بالتطورات والتغيرات في قراراتهم

لسرعة التأقلم مع البيئة المحيطة .

س : ما هي الأساليب الحديثة لإدارة المشروعات ؟

هناك أربع أدورا للإدارة لإدارة المشروعات وهي كالتالي

- دور الإدارة والمناخ التنظيمي والابتكار .
- إعداد المناخ التنظيمي وتهنيته لتشجيع العقول على الإبتكار .
- تشجيع التفكير الخلاق مع وتشجيع التدريب والتعليم .
- دور الإدارة في محو الإسراف ودفع الكفاءة .
- الإدارة والاهداف الإقتصادية للمشروع .
- المشروع الحديث والرغبات المتعارضة لأطرافه .

توضيح رغبات الأطراف التي لها علاقة بالمشروع

رغبات المجتمع	رغبات أصحاب الأعمال	رغبات القوى العاملة
- الرفاهية الإقتصادية - نفوية المركز المالي للمشروع - توفير السلع والخدمات - بأسعار معقولة - البعد عن المنافسة الضارة - توفير السلع والخدمات بجودة مرتفعة .	- المحافظة على راس المال المستثمر - تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر - تخفيض التكاليف ومحو الإسراف	- الأجور والمرتبات المعقولة - الإستقرار والأمان في العمل والرفي الأعلى - الحصول على إمتيازات - تخفيض ساعات العمل



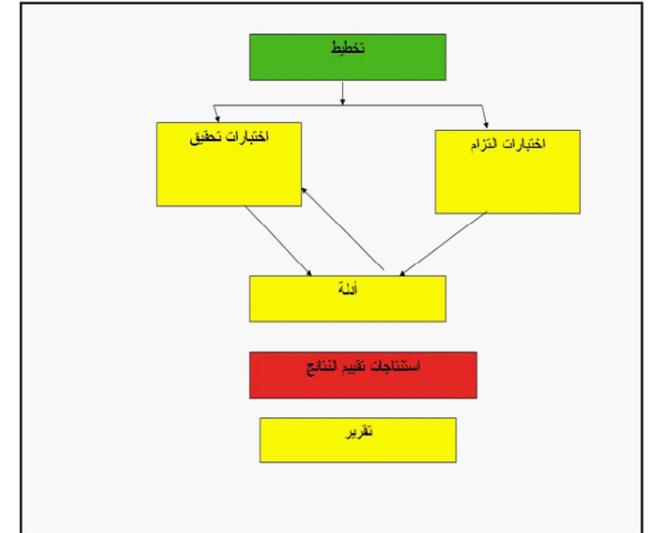
«القوائم المالية ذات الأغراض العامة» هي قوائم مالية معدة طبقاً لإطار إعداد تقارير مالية مصمم لتلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات لقاعدة عريضة من المستخدمين.

يجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات تعبيراً واضحاً عن رأيه على القوائم المالية عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة « طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق ».

ويجب أن يكون تقرير مراقب الحسابات مكتوباً.

• إطار إعداد التقارير المالية المطبق

بدون إطار إعداد تقارير مالية مقبول ، لا يكون لدى مراقب الحسابات مقياس محددة مناسبة لتقييم القوائم المالية الخاصة بالمنشأة. ويصف معيار المراجعة المصري رقم (٢٠٠) مسؤولية المراقب لتحديد ما إذا كان إطار إعداد التقارير المالية الذي اعتمده الإدارة لإعداد القوائم المالية مقبولاً أم لا.



العناصر الرئيسية لتقرير مراقب الحسابات

- عنوان التقرير .
- الموجه إليهم التقرير .
- الفقرة افتتاحية.
- مسئولية الإدارة عن القوائم المالية .
- مسئولية مراقب الحسابات.
- فقرة الرأي .
- أي متطلبات إلزامية أخرى .
- توقيع مراقب الحسابات.
- تاريخ تقرير مراقب الحسابات.
- عنوان مراقب الحسابات .

لا ينبغي أن يشير تقرير مراقب الحسابات لعملية مراجعة تم أداؤها طبقاً لمعايير المراجعة المصرية إلا عندما يكون المراقب قد التزم تماماً بجميع معايير المراجعة المصرية ذات الصلة بعملية المراجعة .

عندما يشير تقرير المراقب لكل من معايير المراجعة المصرية ومعايير المراجعة لمنطقة أو بلد محدد ، ينبغي أن يحدد تقرير المراقب في هذه الحالة المنطقة أو بلد المنشأ لمعايير المراجعة.

وينبغي أن يشير التقرير لعملية المراجعة التي تم أداؤها طبقاً لكل من معايير المراجعة المصرية ومعايير المراجعة للمنطقة أو البلد المحدد فقط في حالة إذا شمل تقرير مراقب الحسابات على ما يلي كحد أدنى:

- عنوان التقرير .
 - الموجه إليهم التقرير (حسباً تتطلب ظروف المهمة) .
 - فقرة افتتاحية تحدد القوائم المالية التي تم مراجعتها .
 - وصف لمسئولية إدارة المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً .
 - وصف لمسئولية مراقب الحسابات في إبداء الرأي على القوائم المالية ونطاق عملية المراجعة التي تشمل:
- الإشارة إلى معايير المراجعة المصرية ومعايير المراجعة الخاصة بمنطقة محددة أو بلد ما .
 - وصف العمل الذي قام مراقب الحسابات بأدائه .
 - فقرة الرأي على القوائم المالية وتتضمن إبداء الرأي على القوائم المالية وإشارة إلى إطار إعداد التقارير المالية المطبق المستخدم لإعداد القوائم المالية.
 - توقيع مراقب الحسابات.
 - تاريخ التقرير.
 - عنوان مراقب الحسابات .

يجب أن يكون المراقب على قناعة بأن أية معلومات إضافية تعرض مع القوائم المالية التي لم يغطيها رأي المراقب ، يتم تمييزها تمييزاً واضحاً عن القوائم المالية التي تمت مراجعتها . وإذا انتهى المراقب إلى أن العرض الذي تقدمه المنشأة لأي معلومات إضافية لم تتم مراجعتها لا يفرق بصورة كافية عن القوائم المالية التي تمت مراجعتها فينبغي على المراقب أن يشرح في التقرير ان هذه المعلومات لم تتم مراجعتها .

تقرير مراقب الحسابات

[الموجه إليهم التقرير]

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة «شركة مساهمة مصرية» والمتقنة في الميزانية في ٣١ ديسمبر وكذا قوائم الدخل و التغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختبارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي لشركة..... في ٣١ ديسمبر ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجود إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للاصول المرعية () .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولأحكامه التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

[توقيع مراقب الحسابات]

[تاريخ التقرير]

[عنوان مراقب الحسابات]

(٤) في حالة الشركات الصناعية تعدل هذه الفقرة لتصبح كما يلي « تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للاصول المرعية .

• تكوين رأي على القوائم المالية

ينبغي على المراقب تقييم النتائج المستخلصة من أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كأساس لتكوين رأي على القوائم المالية . يتضمن التقييم دراسة ما يلي :

- ما إذا كانت السياسات المحاسبية المختارة والمطبقة تتسق مع إطار إعداد التقارير المالية وملائمة للظروف.
- ما إذا كانت التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة مناسبة للظروف.
- ما إذا كانت المعلومات التي تم عرضها في القوائم المالية بما في ذلك السياسات المحاسبية ملائمة وذات مصداقية ويمكن مقارنتها وفهمها.
- ما إذا كانت القوائم المالية توفر افصاحات كافية لتتمكن المستخدمين من فهم تأثير المعاملات والأحداث الهامة والمؤثرة على المعلومات التي أدرجت في القوائم المالية .

المطلب الاول: ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي

لقد وضع التشريع الاسلامي ضوابط هامة وحيوية ومستدامة تعمل على ضبط الاصدار النقدي وحيابته وجعله اداة هامة من ادوات النهوض الاقتصادي ومن أبرز هذه الضوابط ما يلي:

1. منع اصدار النقود الا من قبل ولي الامر (البوالة) حيث قصر حق إصدار النقود على الدولة وحدها دون الأفراد والمؤسسات ، واعتبار هذه الوظيفة دليل من ادلة سيادة الدولة وسلطانها () وقد وردت اقوال كثيرة للفقهاء تجيز وتبارك هذا التوجه لاهميته في ضبط الامور ولم ينكر علماء الإسلام وفقهاؤه على البوالة هذا الحق على مر العصور، () ويقول الإمام أحمد > لا يصح ضرب البرهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان ، لأن الناس إذا رخص لهم ركبو العظام» وفي هذا المقام يعتبر ابن خلدون « ان السكة هي احدى شارات الملك» () .

2. تحريم الغش : فقد شدد الاسلام على أن تكون النقود المصدرة خالصة وخالية من الغش . لقول الرسول صلى الله عليه وسلم <من غشنا فليس منا > وللغش في النقود مضار كثيرة ابرزها انه يساهم في رواج النقود وكثرتها بين ايدي الناس مما يؤدي الى فقدانها لقيمتها وبالتالي حصول التضخم الذي يؤدي الى الكساد، وللفقهاء في هذا المقام اقوال كثيرة منها : قول الامام الشافعي : « يكره للامام ضرب الدراهم المشوشة للحديث الصحيح ان رسول الله قال : « من غشنا فليس منا) ، وفيه فساد للنقود واضراراً بزوي الحقوق وغلاء للأسعار وانقطاع الاجلاب وغيره من المفاسد.... ويكره لعزير الامام ضرب المشوش لان فيه افتئاتا على الامام فيغير به الناس بخلاف ضرب الامام () بل ان ابن عرفة افتى فيمن يقوم بهذا الفعل ان يخلد في السجن حتى يموت» ()

3. أن يتناسب حجم الإصدار النقود مع النمو الحقيقي في الانتاج حيث يخضع الإصدار النقدي للتغير في حجم الطلب على النقود ، فهو يتناسب مع نمو الإنتاج الحقيقي مع مراعاة تثبيت التهمة الفعلية للنقود ، لتحقيق سلامة الاقتصاد ونموه الثابت المستدام وتأمين العدالة الاقتصادية والاجتماعية. يقول الامام ابن عبيدة > ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوسا تكون بتهمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم ، ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس أصلاً > ، وعليه فلا يحق للدولة أن تصدر نقود لأجل ما يسمى بالتقويل بالتضخم أو التقويل بالعجز ، وهو أن يقوم البنك المركزي بإصدار كمية إضافية من النقود لحساب البوالة الخالص تستخدمها في تغطية العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة ، نتيجة تجاوز النفقات لمجموع الإيرادات العامة .

ويقول الشاطبي: « الاستقراض في الأزمان أما يكون حيث يرجى لبيت مال المسلمين دخل ينتظر أو يرجي ، وأما لم ينتظر شيئاً وضعفت وجوه الدخل ، بحيث لا يغني كبير شئ ، فلا بد من جريان التوظيف» .

وقد ثبت بالتطبيق العملي المعاصر مضار التقويل التضخمي (التقويل بالعجز) وقد اشار لذلك كثير من الاقتصاديين الغربيين انفسهم حيث يقول المدير الإداري لصندوق النقد > أن التقويل بالعجز يضر بالاقتصاد من خلال التضخم واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الفائدة وسوء تخصيص الموارد ، وانخفاض معدل النمو وزيادة البطالة ومن ثم التواترات الاجتماعية . وقد سبق الاسلام هذا التوجه بقرون عديدة من خلال ضبط الاصدار النقدي وتناسبه مع عملية النمو الحقيقي في الاقتصاد.



د - هائل طشطوش

المطلب الثاني : ادوات السياسة النقدية المحققة لاهداف الاقتصاد الاسلامي :

يجدر بنا التوضيح أولاً ما هي غايات واهداف الاقتصاد الاسلامي وذلك لكي نستطيع ان نقيس مدى قدرة ادوات السياسة النقدية الاسلامية على تحقيق هذه الاهداف وبلوغ تلك الغايات .

الفرع الاول :اهداف الاقتصاد الاسلامي :

تنبثق اهداف الاقتصاد في الاسلام من ثوابت الشريعة ومنطلقاتها ، فهي شريعة ساوية غايتها وهدفها تحقيق كرامة الانسان وعزته باعتبار خليفة الله على الارض ، ووظيفة الاستخلاف هذه تقتضي ان يحظى الخليفة بكل المقومات التي تمكنه من اداء وظائفه وواجباته بكل اقتدار ، ويمكن من خلال ذلك تحديد اهداف وغايات الاقتصاد في الاسلام بما هو آت :

اولاً: تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة :

ان العدل بالحق هو اساس الشريعة الاسلامية ، فالله سبحانه وتعالى قائم بالعدل في ملكة وقد جعل العدل اساسا للملك واساسا لقيام الامة وديمومتها ، فبالعدل تسود الامم الكافرة وبالظلم تنفئ الامم المؤمنة ، فالعدل بالحق هو اساس التوزيع في الاسلام فقد وضع الاسلام نظاما للتوزيع فريد من نوعه ، فهو يضمن وصول العوائد والحقوق الى اصحابها بكل شمولية ودقة ومن العسير بل من المستحيل ان يبقى فرد واحد من افراد الامة خارج اطار عملية توزيع الدخل والثروة مما يحقق عدالة عز نظيرها على وجه الارض فالاقتصاد في الاسلام يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الانسان من ألوان الفقر والفاقة، بل ويسعى إلى خلق الظروف المناسبة لحياته وضمان كرامته وانسانيته، وبذلك يتميز عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية التي تزعم وجود قانون طبيعي - وتلقائي - وراء تحريك الحياة الاقتصادية، ليبر ألوان الجشع والاستغلال، ويضفي المشروعية على هذه الأوضاع الفاسدة. ومن ابرز الاسس الحقيقية في الاسلام هو العمل حيث حض الاسلام على العمل ورغب وشدد على السعي وبذل الجهد طلباً للرزق وتحقيقاً لوظيفة الاستخلاف . والاساس الحقوقي الاخر هو الملكية والتي جاءت في الاسلام ملكية مختلطة تمزج بين حاجة الفرد وميوله وفطرته وحبة للملك وبين حاجة الامة الى ملكيات تبقى مملوكة ملكاً عاماً ينتفع به افراد الامة لا ينبغي لاحاد الناس الاستئثار بها ، ثم الاساس الحقوقي الثالث هو الحاجة الناجمة عن امر خارج عن ارادة الانسان كعجز او مرض او شيخوخة .. الخ ..، وبالتالي نرى ان الاسس الحقيقية في الاسلام مرتبة ترتيباً منطقياً يحقق الكفاءة والعدالة . ()

قسم الاقتصاد الإسلامي

ومن الادوات الهامة التي تؤدي بلوغ هذا الهدف ايضا ما يلي :

1. نظام الزكاة : وهي الحد الأدنى من الصدقات المفروضة سنوياً على الأموال المكتنزة والأموال المعدة للتجارة والغلات الزراعية والحيوانية والصناعية وغيرها. وتوجه الإيرادات منها إلى أصناف ثمانية (الفقراء والمساكين ، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وأبن السبيل).

2. نظام الصدقات : والصدقات وهي الإنفاق التطوعي في سبيل الله على جميع أوجه الخير ، ولا يلزم لها نصاب أو حد أدنى وقد حث عليها القرآن الكريم والسنة المطهرة .

3. نظام الميراث : وقد اخص به الله عز وجل فقسم الاقسام ووضع الحصص دون تدخل لبني الانسان في ذلك فهو قسمة الحق جل وعلا بين عبادة .

ثانياً : التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية :

وفي الاسلام لا يتم التخصيص الامثل الا وفق القواعد التقييمية والضوابط العملية التي وضعتها الشريعة الغراء ، ولعل ابرز ما يميز نظام تخصيص الموارد في الاسلام انه يتم وفق منظومة قيميّة محكمة غاية في الاتقان والشمولية والدقة ولعل ابرز ملامحها هو التالي :

- أ. اقتصار الانتاج الاسلامي على الطيبات فقط ، وعدم إنتاج السلع المحرمة الضارة.
- ب. تحريم الربا بحيث لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة.
- ت. ترتيب الاولويات بحيث يتم التركيز على الضروريات من غير إسراف أو إفراط .
- ث. الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات الترفية .
- ج. توفير الحاجات الاساسية للمجتمع حيث يتم الإنتاج حسب الأولوية والضرورة للمجتمع وتقسيم إلى ثلاث مستويات:

1. السلع الضرورية : وهي كافة السلع والخدمات التي تُخدم في صيانة الأركان الخمسة وهي (الدين - النفس - العقل - النسل والمال) ومن الامثلة الشراب والطعام .
2. السلع الحاجية : وهي لا تتوقف عليها حياة الفرد وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة . مثل استهلاك الاطعمة اللذيذة . .
3. السلع التحسينية : (وهي الامور يؤدي وجودها الى تسهيل الحياة وتحسينها وتجملها مثل ممارسة الرياضة والتنزه المشروع) .

ثالثاً: الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية :

لاشك ان وجود عدالة توزيعية وتخصيص امثل للموارد في الاسلام سيؤدي بالضرورة الى الاستخدام الكفاء للموارد المتاحة بما يحقق رفاهية الفرد والمجتمع معا . حيث سيتم انتاج أكبر كمية ممكنة من الموارد المتاحة وباقل التكاليف وسيكون الانتاج المتحقق موافقاً للتفضيل الاجتماعي دون زيادة او نقصان .

هذه بعجالة اهداف وغايات الاقتصاد الاسلامي ولكن السؤال الذي ينبغي ان يجيب عليه هذا البحث هو : هل يمكن لادوات واجراءات السياسة النقدية الاسلامية ان تحقق هذه الاهداف والغايات ؟؟

الفرع الثاني : ادوات السياسة النقدية في الاسلام ومدى قربتها على بلوغ الاهداف.

السياسة النقدية اليوم تستخدم العديد من الادوات والاجراءات لتحقيق الاهداف والغايات المنشودة ، ولتحقيق الغاية والهدف من البحث فسوف ننظر بادوات السياسة النقدية اسلامياً ونقدها لتعرف على مدى قدرتها على ضبط الاقتصاد ومن هذه الادوات :

1. سعر اعادة الخصم :

يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم اليه من كمبيالات وأذونات الخزانه، ويحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروض وسلف مضمونة إلى البنوك التجارية.

يسمح سعرالخصم بوجود فرص حقيقية للبنوك التقليدية للحصول على القروض من البنك المركزي، وبخاصة حينما تواجه هذه البنوك نقصاً غير متوقع في الاحتياطيات أو زيادة في سوق مفاجئة على شبك الائتمان أو عدم القدرة على تحصيل سيولة ضرورية في سوق النقد.

ومن جانب آخر ،يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوسيلة ان يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي بحيث يتحكم البنك المركزي في سعر الفائدة بالزيادة أو بالنقصان تبعاً للظروف الاقتصادية المختلفة بغية التأثير في حجم الائتمان المتاح، فإن كانت هناك بوادر تضخم يرفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على البنوك التجارية وعملائها، وبالتالي يجد من حجم الائتمان وينخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فإن البنك المركزي يخفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع.. ولكن يرى كثير من الباحثين ان استعمال هذه الوسيلة بات اقل فاعلية مما كان عليه في السابق .

تقدير اسلامي :

لاشك ان لهذه الوسيلة تقديراً قدمه فقهاء الاقتصاد الاسلامي قد يختلف عن الرؤية الوضعية لهذه الاداة كواحدة من ادوات ضبط الاقتصاد حيث يرى كثير من الباحثين أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة منها، حيث إنها تتعارض مع منبج عملها القائم على عدم التعامل بالربا اخذاً وعطاء.

الحلول والتصورات للبدليل :

يمكن للخروج من الخلاف الفقهي حول هذه النقطة ان تختلف صيغة التعامل الجاري بين المصرف الاسلامي والمصرف المركزي بحيث يقوم المصرف المركزي بتبني بدلا من سياسة سعر الخصم صيغة ملائمة لاحكام العمل المصرفي الإسلامي يمكن تلخيصها بالاتي :



وعلى أساس عدم جواز التعامل بالسندات لما تحمله من فائض ربوي تصبح علاقة المصرف الإسلامي بالبنك المركزي في هذا الإطار غير سليمة من الوجهة الشرعية، لأن أساليب المصرف الإسلامي قائمة على عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً. ()
التصور البديل:

أ. اعتماد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين المصرف المركزي والمصرف الإسلامي وذلك من خلال إصدار أوراق مالية مختلفة (ليست سندات) تعقد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتكون على شكل قسائم تحمل نسب أرباح متغيرة بدلا من السندات التي تحمل عائد ربوي ثابت، وعن طريق هذه الآلية يستطيع البنك المركزي أن يحقق أهدافه النقدية ويضبط حجم العرض النقدي حسب هذه الأهداف، ففي حالة سياسته الرامية لتخفيض مستوى العرض النقدي يتعين على البنك المركزي أن يحدد نسب أرباح أقل من بيع القسائم، فتكون مشاركته أقل وقدرته أكبر على امتصاص المدخرات ومن ثم خفض العرض النقدي، وفي حالة الشراء يمكنه تحديد نسب أرباح أعلى عن طريق مشاركة أكبر مما يوسع ويزيد حجم العرض النقدي ويحقق مجالات أوسع للائتمان

ب. يمكن للمصرف الإسلامي التعويض عن السندات وذلك بإصدار صكوك إسلامية كصكوك القروض الحسنة المضمونه السداد وكذلك إصدار صكوك المشاركات والمضاربات .
ج. بدائل أخرى: يمكن اللجوء الى وسائل أخرى ثانوية (غير كمية) قد تلعب دوراً هاماً في عملية التأثير على عرض النقد وبالتالي تحقيق الأهداف النقدية خصوصا والاقتصادية عموما وأبرز وسيلة هي :

- الاقتناع والتأثير الادبي:

يستطيع البنك المركزي بما له من هيبة مالية ومكانة مصرفية ان يمارس اساليب الاقتناع والتأثير الادبي واستخدام الاسلوب الاعلامي وذلك بتوجيه البنوك ونصحها وارشادها واحيانا اصدار تعليمات تجبرها على اتباع سياسة معينة تساهم في ضبط العمليات المصرفية والنقدية تحديدا بما يحقق الاهداف الاجتماعية والفردية معا .

وأما التقدير الإسلامي في ذلك : فإنه يرى انه لا ضير في ممارسة المصرف المركزي اسلوب الاقتناع والتأثير الادبي بما يحقق مصلحة الأمة

اعداد وحضير: الدكتور هائل طشطوش



كيفية التأثير من خلال هذه الوسيلة :

تتغير نسبة الاحتياطي القانوني النقدي تبعا للظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد محل الاعتبار ، إذ يعتمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في أثناء فترات الرواج الاقتصادي وعلى العكس تماما يعتمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة أثناء الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة وأن العلاقة عكسية بين خلق الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى.

تقدير اسلامي :

نظرا لأن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من الوسائل الفعالة في التأثير على الائتمان المصرفي فكان لا بد من إعادة تكييف الاحتياطي الإلزامي لينسجم مع معطيات العمل المصرفي الإسلامي، وتبرز أهم الأفكار المطروحة في هذا المجال على النحو التالي :

أ. يرى كثير من باحثي الاقتصاد الإسلامي بأنه من غير المقبول اعفاء المصارف الإسلامية من نسبة الاحتياطي القانوني .
ب. يقترح بان يتم تخفيض أو إعفاء الودائع الاستثمارية لدى البنك الإسلامي من نسبة الاحتياطي القانوني، لأن هذه الودائع قدما أصحابها للبنك الإسلامي بغرض استثمارها على أساس نظام المضاربة وفقا للنتائج الفعلية للاستثمار من ربح أو خسارة، ومن ثم فليس هناك التزام على البنك الإسلامي بضرورة ردها كاملة لأصحابها فهي ليست مضمونة على البنك كما هو الحال بالنسبة للودائع الآجلة بالبنوك التقليدية، كما أن سياسة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى تعطيل جزء من موارد البنك الإسلامي على غير رغبة المودعين وتعارض مع حسن استثمار المال كاملا، وهذا ما يؤثر سلبا على العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية.
ت. على المصارف المركزية ان تراعي طبيعته الخاصة (الاربوية) للمصارف الإسلامية بحيث لا تطبق عليها سعر الفائدة الجزائي في حالة عدم الوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني واستبداله بنظام غرامة مرتبطة بحجم التجاوز.

٣. عمليات السوق المفتوحة :

تتلخص هذه العمليات في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والنقدية في السوق المالية والنقدية، بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافستها، وكذا الضغط على سيولة الأفراد في حالة بيعهم للأوراق المالية، وقد تشمل هذه السياسة التعامل في العملات الأجنبية والذهب. ففي حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية بهدف زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد، وفي حالة التضخم يقوم ببيع الأوراق المالية بهدف تخفيض السيولة ، ويرى كثير من الباحثين ان هذه الاداة هي من اقوى ادوات السياسة النقدية تأثيرا في الاقتصاد.

تقدير اسلامي :

يعتبر التعامل بالأوراق المالية ومن بينها السندات الحكومية مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية لأن السندات تمثل صورة من صور عقد القرض، وتحمل فائدة ثابتة من قيمتها الاسمية فتتحول بهذا الشكل إلى أحد أشكال القروض الربوية.

أ. التوافق على نظام عقدي خاص بين البنك المركزي والبنك الإسلامي ينص على عدم التعامل بالفائدة على الخصم، أي ان لا يتقاضى البنك المركزي فائدة مقابل الخصم على الأوراق التجارية..

ب. يقوم البنك الإسلامي بإيداع مبلغا من المال محميا كأن حجمة بدون عائد. لدى المصرف المركزي وإذا تسلم المصرف المركزي هذه الأوراق يجعلها كضمان لقروض يمنحها للبنك الإسلامي دون احتساب فائدة عند تحويلها إلى سيولة نقدية، أو يعيدها البنك الإسلامي بصورة مضاربة أو مشاركة أو مراجعة بعد تحويلها إلى نقد.

ت. على البنك المركزي ان يتعاون مع المصرف الإسلامي بأن يعتمد نظام المشاركة في الربح والخسارة بديلا لنظام الفائدة، ليدفع بنشاط البنوك الإسلامية ويساعدها في تحقيق اهدافها.

ث. يمكن للبنك المركزي أن يحدد سقفون دنيا وعليا لأسعار الفائدة بالحد الأدنى والأعلى لنسب الأرباح والخسارة، ويخضع بذلك جميع أشكال السلف والودائع والتحويلات الممنوحة للبنك الإسلامي لآلية العمل الاستثماري الذي بدوره يخضع للربح والخسارة.

ادوات اسلامية بديلة لسعر اعادة الخصم :

يمكن في الاقتصاد الإسلامي استحداث ادوات بديلة عن سعر الخصم ولا تتعارض مع الشريعة الإسلامية ومنها :

أ. يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة تغيير نسب المشاركة في الأرباح للقروض الممنوحة، بما يتماشى مع أهدافه الرامية لضبط الائتمان وتنظيم الطلب على التمويل المصرفي بوجه عام. وحينما يهدف البنك المركزي إلى توسيع مظلة الائتمان تتوقف مشاركته على تحقيق هامش ربح أقل وبالعكس ذلك يزيد من هامش الربح، وتبعا لذلك يتأثر الهامش الصافي للربح الذي يحققه البنك الإسلامي مما يسهم في ضبط تمويلاته ومجال مشاركته في أحداث الائتمان المرغوب.

ب. التحكم في نسبة المضاربة التي تتوول الى المصرف الإسلامي عن الاموال المقدمة لعملائه. ويمكن للمصرف المركزي من خلال تغيير هذه النسب التأثير في تكلفة التمويل ومن ثم تشجيع او تثبيط التوسع في حجم الائتمان .

٢. الاحتياطي النقدي القانوني.

يستطيع المصرف المركزي زفق هذه السياسة ان يؤثر في حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية الى عملائها وبالتالي يؤثر في حجم النقود الورقية وفي حجم ودائع الادخار ، يبحث تتأثر قدرة البنوك التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي قررها البنك المركزي يلزمها بها البنوك التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطات نقدية تودع لدى البنك المركزي.

تختلف قوانين المصارف المركزية من حيث فرضها نسب الاحتياطي النقدي القانوني، من بلد الى اخر فمنها من يفرضها على جميع أنواع الودائع دون تمييز وبمعدل واحد، ومنها ما يميز بين الودائع حسب أجالها فيفرض نسبة أعلى على الودائع الجارية بالمقارنة مع الودائع الادخارية ويعزى هذا التمييز إلى أن الودائع الأولى عرضة في أي وقت للسحب. ونجد البعض الآخر من البنوك المركزية يميز بين نسبة الاحتياطي النقدي حسب أجل الوديعة وفي هذه الحالة يتناسب أجل الوديعة عكسيا مع نسبة الاحتياطي النقدي لنفس السبب المذكور .

الفصل الثالث

سجل الإعتمادات المستندية المفتوحة:

يعطي كل طلب فتح اعتماد مستندي رقماً مسلسلًا يعتبر المرجع الخاص به في جميع المراسلات المتبادلة بخصوصه مع المراسل والعميل وأي جهة أخرى وبعد لهذا الغرض سجل (نموذج رقم ٨ اعتمادات) يطلق عليه دفتر يومية الإعتمادات المفتوحة لدى المراسلين، ويحتوي على البيانات التالية:

تاريخ الفتح - رقم الاعتماد - اسم المستورد - اسم البلد - نوع العملة - القيمة بالعملة الأجنبية وما يقابلها بالعملة المصرية - بيان البضاعة.

سجل نموذج (١١):

أهم البيانات التي يتضمنها سجل نموذج ١١ مع مراعاة أن يبدأ رقم المسلسل أول كل عام - رقم مسلسل - اسم العميل - رقم الاعتماد - السلعة - مبلغ الاعتماد - المصاريف الإدارية - تاريخ الفتح.

أهم البيانات الأساسية التي تذكر في تلخيص فتح اعتماد غير قابل للرجوع ومعزز (مؤيد):

- 1- ORDER.
- 2- ACCOUNT.
- 3- WE OPEN IRREVOCABLE CREDIT NO.
- 4- FAVOUR.
- 5- CURRENCY AND AMOUNT.
- 6- SIGHT / DRAFT AT ON.
- 7- AGAINST (DOCUMENTS).
- 8- COVERING (GOODS).
- 9- SHIPPED FROM. TO WITH / WITHOUT TRANSHIPMENT.
- 10- PART SHIPMENTS PERMITTED / PROHIBITED.
- 10- VALID UNTIL FOR PRESENTATION / SHIPMENT. FOR PAYMENT / ACCEPTANCE.
- 11- PLEASE ADVISE.
- 12- ADDING CONFIRMATION WITH /WITHOUT.
- 13- UPON PAYMENT. METHOD OF REIMBURSEMENT.

وفيما يلي شرح بيانات كل بند علي حده:

البند رقم (1)

يوضح اسم معطي الأمر أي المفتوح الاعتماد المستندي بناء علي طلبه، وقد يكون نفسه المفتوح الاعتماد لحسابه الخاص بالبند رقم (2) وقد يكون اسم معطي الأمر بخلاف المفتوح لحسابه الاعتماد.

البند رقم (3)

يوضح نوع الاعتماد المستندي المفتوح وأنه غير قابل للإلغاء مع ذكر رقم الاعتماد.

البند رقم (4)

يوضح اسم المستفيد أو المصدر أو المورد، وعنوانه.



البند رقم (5)

يوضح به نوع العملة وقيمة الاعتماد المستندي.

البند رقم (6)

يوضح إذا كانت الكبيالة بالاطلاع أو لمدة معينة واسم المسحوب عليه الكبيالة.

البند رقم (7)

يوضح به المستندات المطلوب تقديمها.

البند رقم (8)

يوضح وصف البضاعة والكمية.

البند رقم (9)

يوضح اسم ميناء الشحن وميناء الوصول وعمّا إذا كان مسموحاً بتفريغ البضائع في الطريق وإعادة شحنها من عدمه.

البند رقم (10)

يوضح ما إذا كان الشحن الجزئي مسموح به أو غير مسموح به.

البند رقم (11)

يوضح تاريخ انتهاء أجل الاعتماد المستندي بالنسبة للدفع أو تقديم المستندات أو القبول ويوضح بالاعتماد أجل آخر بالنسبة للشحن يكون عادة قبل الأجل الأول بفترة تسمح بإعداد المستندات بعد الشحن لتقديمها إلي البنك.

البند رقم (12)

يطلب من المراسل إخطار المستفيد بفتح الاعتماد المستندي (مباشرة أو عن طريق بنك آخر قد يحدده العميل).

البند رقم (13)

يطلب من المراسل إضافة تعزيره للاعتماد المستندي عند إبلاغه للمستفيد أو إبلاغه بالاعتماد بدون إضافة تعزيره إليه.

البند رقم (14)

يوضح كيفية سداد القيمة للمراسل والمدفوعة بواسطته للمستفيد وذلك إما بالقيود علي حسابنا لديه أو بتغطية مسحوباته عن طريق مراسل آخر مفوض من البنك بذلك أو دفع القيمة بموجب التسهيلات الائتمانية الممنوحة منه للبنك ويوضح كيفية التحويل في ميعاد الاستحقاق.

هذا ويجب أن يراعى أن تطابق بيانات التلكس أو السويفت البيانات الواردة في خطاب فتح الاعتماد المستندي والذي يعتبر تعزيراً لها، كما أن المفروض في التلكس أو السويفت الاختصار مع عدم الإخلال بالبيانات الهامة الواجب إيضاحها للمستفيد بحيث لا يحدث أي لبس أو غموض.

خطاب فتح الاعتماد المستندي:

يرسل للمراسل أصل هذا الخطاب بالبريد السريع أو بالبريد الجوي وأيضاً صورة منه بريد تالي أو البريد الجوي كما يرسل صورة أخرى منه إلي كل من الشركة التجارية المفتوح الاعتماد المستندي بناء علي طلبها والعميل المفتوح الاعتماد لحسابه (حسب الحالة) للإحاطة بالتعليمات المرسله للمستفيد ومطابقتها علي صورة طلب فتح الاعتماد المقدم للبنك ومراجعة البنك في حينه في حالة وجود أي اختلاف بينها.

ويجب أن يراعى البنك الدقة التامة في نقل البيانات من طلب فتح الاعتماد المستندي المقدم من العميل إلي خطاب الاعتماد المرسل للمراسل.

ومن الجائز إضافة مستندات إضافية أخرى بخلاف مستندات الشحن التقليدية وذلك طبقاً لتعليمات العميل، كما أنه من الجائز استبدال بوليصة الشحن البحري إما ببوليصة شحن جوي AIRWAY BILL إذا كان العميل في حاجة سريعة للبضاعة أو بإيصال طرد بريد POSTAL RECEIPT إذا كانت الرسالة حجمها صغير وذلك بناء علي تعليمات العميل أيضاً.

ومنذ انضمام اتحاد بنوك مصر إلي غرفة التجارة الدولية في مايو ١٩٥٨ واتباعه الأصول والأعراف الموحدة بشأن الإعتمادات المستندية أصبحت تضاف العبارة التالية في نهاية فتح الإعتمادات:

EXCEPT SO FAR AS OTHERWISE EXPRESSLY STATED. THIS DOCUMENTARY CREDIT IS SUBJECT TO THE (UNIFORM CUSTOMS AND PRACTICE REVISION) (١٩٩٣) (FOR DOCUMENTARY CREDIT INTERNATIONAL CHAMBER OF COMMERCE PUBLICATION NO. ٥٠٠).

وهذه العبارة طبقاً لآخر تعديل أدخل علي تلك القواعد في سنة ١٩٩٣ والمطبق من أول يناير ١٩٩٤ ويلاحظ أن العبارة السابقة تضاف إلي الإعتمادات المستندية المفتوحة بالتلكس أو البريد وغير ملزم ذكرها في حالة الإعتمادات المفتوحة بالسويفت حيث أن نظام السويفت ينص علي الأخذ بالقوانين السارية وقت تبليغ الاعتماد.

الفصل الرابع

ملاحظات عامة مشتركة بخصوص فتح الإعتمادات المستندية:

هناك ملاحظات عامة مشتركة بين كافة أنواع الإعتمادات المستندية

يتعين مراعاتها عند فتح أي اعتماد منها «حسب الحالة».

من أهم هذه الملاحظات ما يأتي:

١- أن يتقدم العملاء بمسندات فتح الإعتمادات المستندية التي تتكون غالباً مما يأتي:

أ- طلب فتح الاعتماد المستندي «نموذج ٤٢ اعتمادات».

ب- صورة من البطاقة الاستيرادية أو صورة من بطاقة استيراد احتياجات.

ج- الفاتورة المبدئية «البروفورما» PRO FORMA INVOICE ويستلزم الحال ضرورة تقديمها في حالة عدم وضوح أو كفاية البيانات المتعلقة بالبضاعة المراد استيرادها أو إذا تم الإشارة إليها في طلب فتح الاعتماد المستندي عند وصف البضاعة المراد استيرادها وعلي أن تكون معقدة من هيئة الاستتار في حالة خضوع الجهة المستوردة لقانون الاستتار.

د- نموذج (١١) من ٣ نسخ موقع من المستورد أو من بينيه.

هـ- أية مستندات أخرى إضافية يتعين تقديمها طبقاً للقوانين والتعليمات السارية في تاريخ فتح الاعتماد المستندي.

٢- يراعى أن تكون طلبات فتح الإعتمادات المستندية المقدمة من العملاء قد تم تحديد البيانات الاختيارية بها بمعرفتهم بكل دقة وعدم تركها علي بياض مثال ذلك: «تلكس / بريد جوي» «فوب / سي اف ار / سيف» «خالص النولون / يدفع النولون في ميناء الوصول» «شحنة واحدة / شحنة أو عدة شحنات» «مع / مع عدم التفريغ في الطريق وإعادة الشحن».

وذلك تجنباً لأي لبس أو احتمال أو تفسير أو اجتهاد قد يسبب مشاكل في المستقبل.

٣- تراعى أية بيانات إضافية متعلقة ببوليصة التأمين قد يرى العملاء إضافتها بجانب تلك المطبوعة بطلبات فتح الإعتمادات المستندية حفاظاً علي حقوقهم سواء في حالة طلب تقديمها ضمن مستندات الشحن كما هو الحال في الإعتمادات المستندية المفتوحة علي أساس سيف أو سي اند أي أو في حالة إجراء التأمين محلياً حسب الحالة.

٤- يجب أن يحدد العملاء بوضوح بطلبات فتح الإعتمادات المستندية ما يأتي:

أ- تاريخ آخر ميعاد للشحن.

ب- تاريخ انتهاء صلاحية سريان مفعول الاعتماد المستندي «بالنسبة لتقديم المستندات لغرض الدفع أو القبول - حسب الحالة».

ج- المهلة الواجب علي المصدر تقديم مستندات الشحن خلالها «إلي البنك المفتوح عليه الاعتماد المستندي» بعد تاريخ الشحن - وفي حالة عدم تحديد تلك المهلة يطبق بشأنها ما تقتضي به الأصول والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية في هذا الخصوص.

- As regard sight L/C, payment to beneficiary under reserve or against indemnity (by debiting our account or by drawing on the reimbursing bank or as the method of reimbursement terms may be) before our prior approval, is not authorized.
- Original documents sent directly by beneficiaries to our orderers and accountees without our prior approval are not acceptable.
- B/L bearing referance by stamp or otherwise to costs additional to the freight charges such as mentioned in article ٢٣ (d) of the ucp for D/C ١٩٩٣, ٥٠٠ revision is not acceptable.

مع مراعاة إذا وردت من العميل تعليمات مغايرة لبعض الشروط فينبغي التصرف حيالها علي ضوء ظروف وملابسات كل حالة علي حدة مع الأخذ في الاعتبار وفي جميع الأحوال عدم التأثر أو المساس بحقوق البنك وخاصة بالنسبة للاعتادات المستندية الممولة بتسهيلات ائتمانية من البنك لعملائه.

١٣- يجب تجنب استلام العقود المبرمة بين المستوردين والمصدرين موضوع الاعتادات المستندية المراد فتحها تجنباً لأي مشاكل قد يتعرض لها البنك في حالة استلامه تلك العقود وذلك من منطلق ما تقتضي به الأصول والاعراف الموحدة للاعتادات المستندية من أن الاعتادات المستندية بطبيعتها تعتبر عمليات تجارية مستقلة عن عمليات البيع أو العقود الأخرى التي قد تستند عليها ولا تعتبر المصارف بأي حال ذات علاقة بهذه العقود أو الالتزام بها وفي هذه الحالة يطلب من العملاء أن يبينوا بطلبات فتح الاعتادات المستندية ما يرون ضرورة إبرازه من شروط تتضمنها تلك العقود فيما يتعلق بمستندات الشحن وطرق الدفع تحديداً لمسئولية البنك مع الإشارة فقط إلي رقم وتاريخ العقود المبرمة في هذا الشأن وذلك بطلبات فتح الاعتادات المستندية.

١٤- يجب اتباع الإجراءات والخطوات الصادرة من الجهات المختصة والمنظمة لعمليات الاستيراد من الخارج وتتنوع ما يطرأ عليها من تعديلات أولاً بأول وكذلك يجب التأكد من استيفاء المستندات المقدمة من العملاء لفتح الاعتادات المستندية لتلك التعليمات وذلك قبل فتح الاعتادات المستندية.

١٥- يجب إعطاء رقماً مسلسلأ لكل اعتماد مستندي قبل فتحه من واقع دفتر يومية الاعتادات المستندية المفتوحة لدى المراسلين (سجل الاعتادات المستندية المفتوحة) ويعتبر هذا الرقم المرجع الخاص بالاعتماد المستندي في كافة المراسلات المتبادلة بخصوصه.

١٦- في حالة وجود دفعة مقدمة ضمن شروط الاعتماد المستندي يراعى خصم قيمة الدفعة المقدمة بالإضافة إلي نسبة الغطاء النقدي المذكورة في شروط التسهيل الممنوح للعميل وذلك من موارد العميل الذاتية.

١٧- في حالة ما إذا تضمن شروط الاعتماد المستندي «أن الدفع بعد الإفراج عن البضاعة» فيجب أن ينص الاعتماد المستندي علي أنه سيتم تسليم المستورد أصول مستندات الشحن أو إصدار ضمان ملاحي بدون دفع ليتمكن المستورد من الإفراج عن البضاعة.

١٨- لا يتم فتح اعتمادات مستندية في نطاق تسهيلات ائتمانية ممنوحة من البنك ويكون أساس التسعير بها أقل من فوب (أي لا تتضمن المستندات المطلوبة من المصدر بوليصة شحن تدل علي ملكية البضاعة).

١٩- ما لم ترد تعليمات مغايرة من العميل يجب أن تتضمن شروط الاعتماد المستندي الشروط الآتية:

- Documents bearing a date of issuance prior to that of the credit are not acceptable.
- A transport document such as mentioned in paragraph (d) of article ٢٣ of ucp ١٩٩٣ ٥٠٠ is not acceptable.
- Short form / Blank back B/L is not acceptable.
- Transport document issued by freight forwarder is not acceptable.
- Beneficiaries name must appear on the B/L as the consignor.
- Where L/C stipulates for an insurance document to be presented "Insurance must be issued irrespective of percentage".

علي أن يتضمن تفويض الفرع غير الرئيسي للفرع الرئيسي فاتح الاعتماد المستندي ما يلي:

أ- صورة معقدة من التسهيلات الائتمانية المصرح بها لفتح الاعتمادات المستندية / استيراد وما يفيد سماح مركز التسهيلات لفتح الاعتماد المستندي. ب- ما يفيد قيام الفرع غير الرئيسي بتحصيل الغطاءات النقدية المطلوبة وفقاً لشروط التسهيل الممنوح للعميل أو التعليمات السارية وتفويض الفرع الرئيسي بالخصم بكامل قيمة مستندات الشحن اما عند فتح الاعتماد المستندي او عند ورود المستندات أو في تاريخ الاستحقاق طبقاً لشروط التعامل.

ج- تفويض الفرع الرئيسي بقيد قيمة الاعتماد المستندي بالكامل عند فتحه في حالة عدم وجود تسهيل، مع ضرورة قيام الفروع الرئيسية بموافاة إدارات الفروع المركزية بصورة من كافة المراسلات الموجهة للفروع غير الرئيسية فيما يتعلق بالاعتادات المستندية المطلوب تنفيذها.

١١- بالنسبة للاعتادات المستندية الممولة جزئياً أو كلياً عن طريق تسهيلات ائتمانية ممنوحة من البنك للعملاء يراعى ما يأتي:

أ- النص في تلك الاعتادات المستندية عند فتحها أن تكون بالوصف الشحن صادرة أو مظهرة لأمر بنك مصر وكذلك الحال بالنسبة لبوالص التأمين في حالة طلبها ضمن مستندات الشحن المطلوب من المصدر تقديمها عن الاعتماد المستندي كما هو الحال بالنسبة للاعتادات المستندية المفتوحة علي أساس سيف أو سي اند أي.

ب- أما بالنسبة للاعتادات المستندية التي لم يتم التأمين علي البضائع الخاصة بها في الخارج «مثل ذلك فوب أو سي أف ار» فيتعين علي العميل أن يقدم بوليصة تأمين من إحدى شركات التأمين المعقدة لصالح البنك وينص فيها علي أن التعويض يدفع لصالح البنك وأن أي تعديل أو إلغاء للبوليصة لا يتم إلا بعد موافقة مسبقة من البنك ويجب أن تغطي البوليصة الاخطار اللازمة والمتفقة مع طبيعة البضاعة حتي مخازن العميل مع مراعاة الشروط الواجب توافرها في بوليصة التأمين.

وفي حالة ما إذا كان للعميل المستورد بوليصة تأمين شاملة تغطي بضائع عمليات الاستيراد أو كافة بضائع العمليات المصرفية للعميل مع الفرع فيجب ان تتضمن أوراق طلب فتح الاعتماد المستندي الممول بتسهيلات ائتمانية صورة طبق الأصل من بوليصة التأمين الشاملة بالإضافة إلي استخراج إشعار تغطية تأمين بقيمة الاعتماد المستندي + ١٠٪ عن كل اعتماد علي حدة لصالح البنك وتغطي جميع الاخطار ولا يجوز فتح الاعتماد المستندي بدونه او ان يقوم البنك بإجراء التأمين علي البضاعة مشمول الاعتماد المستندي + ١٠٪ علي الأقل ضد جميع الاخطار لصالح البنك بمصاريف علي حساب العميل وذلك في حالة الاتفاق مع العميل علي ذلك (حسب الحالة).

ج- يجب حفظ صورة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء داخل ملف خاص طرف إدارة الاستيراد مع الإشارة علي شئيمز الاعتماد المستندي إلي ضرورة الرجوع إلي التسهيل الائتماني الممنوح للعميل عند ورود مستندات الشحن للتصرف علي ضوء ما ورد به من تعليقات.

١٢- إذا ورد بطلبات فتح الاعتادات المستندية المقدمة من العملاء أو تبين من الاطلاع علي الفواتير المرفقة بها رغبة العملاء أو المصدرين «حسب الحالة» إبلاغ الاعتادات المستندية للمصدرين عن طريق مراسل معين فيجب إبلاغ إدارة العلاقات الخارجية بالبنك لاتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيقه إن أمكن وذلك عند قيامها بتحديد اسم المراسل الذي سيفتح عليه الاعتماد المستندي.

٥- يراعى تنفيذ التعليمات الخاصة بالعملاء بكل دقة والموضحة بطلبات فتح الاعتادات المستندية وخاصة فيما يتعلق بما يأتي علي سبيل المثال «حسب الحالة»:

- أ- إجراء التأمين علي البضاعة موضوع الاعتماد المستندي.
- ب- وفي حالة قيام جهة محلية بالتقدم بطلب فتح الاعتماد المستندي لاستيراد بضاعة لحساب جهة محلية أخرى يراعى تحديد الآتي:
- الجهة الواجب تسليم مستندات الشحن لها عند ورودها.
- الجهة الواجب خصم مطلوبات البنك فيما يتعلق بالاعتماد المستندي من حسابها.
- الجهة التي لها الحق في إجراء أية تعديلات علي الاعتماد المستندي المفتوح.

٦- يجب أن تذكر كمية وصف البضاعة بطلبات فتح الاعتادات المستندية باللغة الأجنبية كما يجب أن يتطابق ذلك مع الفاتورة المبدئية.

٧- يجب أن يوقع العملاء علي طلبات فتح الاعتادات المستندية طبقاً للنماذج المحفوظة لم طرف البنك وأن تتم المصادقة علي توقيعاتهم بها وأن يتم توريدها وذلك قبل فتح الاعتادات المستندية وإذا كان حساب العميل مفتوحاً طرف فرع آخر فيجب ان تتم المصادقة علي توقيع العميل بمعرفة الفرع المختص مع التصديق علي توقيع الفرع بمعرفة الفرع الرئيسي فاتح الاعتماد المستندي وذلك قبل فتح الاعتادات أيضاً.

٨- يجب فحص طلبات الاعتادات المستندية المقدمة من العملاء والتأكد من عدم تعارض بياناتها للأصول والاعراف الموحدة للاعتادات المستندية والصادرة من غرفة التجارة الدولية بباريس وكذلك يجب أن تتجانس البيانات الواردة بمستندات فتح الاعتادات المستندية المقدمة مع بعضها البعض بحيث لا يكون هناك أي تعارض فيما بينها.

٩- بالنسبة للعملاء غير المصرح لهم بتسهيلات ائتمانية من قبل البنك لتحويل عمليات الاستيراد من الخارج يجب التأكد من سماح حسابات العملاء بالخصم عليها بقيمة الاعتادات المستندية بالعملة المصرية أو الأجنبية «حسب الحالة» بخلاف مصاريف وعمولات فتح الاعتادات المستندية وإجراء الحجز اللازم من حساباتهم في هذا الشأن قبل فتح الاعتادات المستندية.

ويتم ذلك بموجب مذكرات حجز إذا كان حساب العميل طرف نفس الفرع الرئيسي القائم بفتح الاعتماد المستندي أو بموجب تفويضات الخصم من الفروع الأخرى إذا كان حساب العميل طرف تلك الفروع.

١٠- يجب التأكد من سماح رصيد وسريان مفعول التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل الفرع القائم بفتح الاعتماد المستندي لعملائه لتحويل عمليات الاستيراد وذلك بالنسبة لعملائه المصرح لهم بتلك التسهيلات مع مراعاة استيفاء كافة ما تقتضي به شروط منح تلك التسهيلات وذلك قبل فتح الاعتادات المستندية وفي حالة ما إذا كانت التسهيلات ممنوحة للعميل عن طريق فرع آخر خلاف الفرع القائم بفتح الاعتماد فتكون مسؤولة استيفاء شروط تلك التسهيلات الائتمانية من اختصاص الفرع مانح التسهيل الائتماني للعميل.



أ - وائل مراد

أهداف نظام التكاليف

أهداف نظام التكاليف

سنتكلم عن أهمية وجود نظام للتكاليف في الوحدات الاقتصادية يعمل على تحقيق هذه الأهداف

ما هي أهداف محاسبة التكاليف ؟

تسعى محاسبة التكاليف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كنتيجة لتطوير النشاط الاقتصادي وتعدد الإستخدامات التي من أجلها تطلب بيانات التكاليف .

الهدف الأول : الرقابة على التكاليف .

الهدف الثاني : تحديد تكاليف الوحدات المنتجة .

الهدف الثالث : المساهمة في إعداد الموازنات التخطيطية .

الهدف الرابع : المساعدة في إتخاذ القرارات .

الهدف الأول : الرقابة على التكاليف .

تعد الرقابة على التكاليف من أهم أهداف محاسبة التكاليف ، ولقد تطور مفهوم الرقابة على التكاليف بتطور مفهوم وظيفة الرقابة عموماً فقد كان يقصد بالرقابة بصفة عامة التحقق من أن العمل قد تم طبقاً لما كان مخططاً له من قبل ، وبهذا نجد أن الرقابة على التكاليف تعني التحقق من تطابق التكاليف التي حدثت فعلاً مع التكاليف المخططة لها مسبقاً « التكاليف المعيارية »

الهدف الثاني : تحديد تكاليف الوحدات المنتجة .

يعد تحديد تكاليف الوحدات المنتجة من أهم أهداف محاسبة التكاليف وذلك لتحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية عن فترة زمنية معينة وبالتالي تحدد نتيجة أعمالها في نهاية هذه الفترة ويتطلب تحديد تكاليف الوحدات المنتجة ما يلي

- تسجيل وتجميع البيانات المتعلقة بعناصر التكاليف من واقع المستندات والإشعارات المختلفة والمتعلقة بتكاليف استخدام المواد والعمالة وتكاليف الخدمات اللازمة لوجه النشاط المختلفة كاقطل والصيانة والقوى المحركة ...
 - تحميل عناصر التكاليف على الوحدات المنتجة سواء سلع او خدمات .
- الهدف الثالث : المساهمة في إعداد الموازنات التخطيطية .

تعتبر الموازنات التخطيطية خطة مالية تفصيلية تغطي كل نواحي النشاط لفترة محددة مقبلة ، وتعد الموازنات التخطيطية بمثابة أداة تستخدم في التعبير عن الأهداف السياسية التي ساهمت الإدارة في وضعها سواء للوحدة الاقتصادية كوحدة واحدة او للوحدات الإدارية فيها كل على حدة .

- ويتضمن اعداد الموازنات التخطيطية
- تحديد حجم النشاط المخطط المراد تحقيقه خلال فترة زمنية مقبلة .
 - تقدير الإيرادات المتوقعه لهذا الحجم من النشاط .
 - تحديد التكاليف اللازمة لبلوغ حجم النشاط .
- كما تساهم محاسبة التكاليف في إعداد الموازنات التخطيطية عن طريق توفير البيانات الخاصة بعناصر التكاليف والتنبؤ من خلال فترة إعداد الموازنة في ضوء دراسة حجم النشاط المخطط .

الهدف الرابع : المساعدة في إتخاذ القرارات .
يعبر إتخاذ القرار عصب الوظيفة الإدارية في أي وحدة اقتصادية وتعتمد الإدارة أساساً في القيام بهذه الوظيفة الهامة على المعلومات ، وفي هذا المجال تعمل محاسبة التكاليف على مد الإدارة بالمعلومات التي تستخدمها في عملية الإختيار بين البدائل التي تقوم بدراستها ومن أمثلتها :

- القرار الخاص بالمفاضلة بين شراء منتج معين يدخل في إنتاج المنتج النهائي .
- القرار الخاص بإستمرار في الغنتاج حسب الغمكنايات المتاحة أو التوسع .
- القرار الخاص بفتح أسواق جديدة ، ام الإكتفاء بالاسواق الموجوده .
- القرار الخاص بتسعير المنتجات .

ما هي أهمية وجود نظام محاسبة التكاليف ؟

يقوم نظام التكاليف بصفة عامة على تعريف رئيسي وهو أن نظام التكاليف « مجموعة من المفاهيم والإجراءات والمستندات والسجلات والتقارير التي يتم تحديدها لوحدة اقتصادية معينة »

وذلك لأغراض تزويد الإدارة بمعلومات دورية عن تكاليف الأنشطة والمنتجات التي يتم إنجازها خلال فترة محاسبية معينة ويتركز ذلك كله على مجموعة من المبادئ والاصول العلمية الملائمة للتطبيق لأغراض حصر وتحليل وتحميل عناصر التكاليف المرتبطة بهذه الأنشطة والمنتجات



يقتضي الأمر أثناء حياة شركة التضامن أن يعيد الشركاء النظر في عقد الشركة والتغيير في نصوصه ، كان يزودوا رأس المال أم يخفضوه او يدخلوا شريكاً او ينفصل او ينسحب أحد الشركاء .

ومع ان التغيير في عقد الشركة لا يجل الشركة ، إلا أن التغيير في أشخاص الشركة كإضام شريك أو انفصال شريك يؤدي إلى إنتضاء الشركة الاصلية وخلق شركة جديدة ، ومع ذلك يجوز الإتفاق على استقرار الشركة في مزاولة نشاطها رغم إنسحاب احد الشركاء .

ونظرا لإهتمام الغير بما يطرا على عقد الشركة من تعديلات أوجب القانون إستيفاء إجراءات الشهر المقررة عند تكوين الشركة حالة حدوث تعديل أو تغيير في شروط عقدها وذلك حتى يمكن الاحتجاج به على الغير .

تعديل رأس المال

هناك عدة صور تتخذ حال التعديل في رأس المال

- زيادة رأس المال .
- تخفيض رأس المال .
- أولاً : زيادة رأس المال .

في حالة إتفاق الشركاء على زيادة رأس مال الشركة لمواجهة التوسعات المطلوبة فإنه ينبغي إثبات هذا الإتفاق كتابة في ملحق عقد الشركة وشهره وفقاً لما ينص عليه القانون .

وفي معظم الاحوال قد يطلب من الشريك قبل سداد حصته في رأس المال الجديد سداد حسابة الجاري المدين ويكون القيد كالتالي : -

xxxx من حد / الصندوق او البنك
xxxx إلى حد / جاري الشريك
وتم زيادة رأس المال بأحد الطرق التالية او بكلاهما : -

- دفع قيمة الزيادة تقدماً وعينا .
- استخدام الارصدة الدائنة للحسابات الجارية للشركاء .
- استخدام الرصيد الدائن في حساب توزيع الارباح والخسائر .
- استخدام رصيد الإحتياطي .
- استخدام ارباح إعادة التقدير .
- استخدام قروض الشركاء في سداد الزيادة المطلوبة .

- زيادة رأس الزيادة تقدماً وعينا .

في حالة حاجة الشركة إلى أموال نتيجة للتوسع في اعمالها أو لمقابلة التزامات حل ميعاد إستحقاقها او لتدعيم رأس المال العامل ، وفي ظل صعوبة الحصول على قروض فورية ، قد يقوم الشركاء بدفع الزيادة في رأس المال من اموالهم الخاصة سواء نقداً او عينا .

xxxx من حد / الصندوق أو البنك
xxxx إلى حد / رأس المال

- زيادة رأس المال عن طريق الارصدة الدائنة للحسابات الجارية للشركاء .

إذا إتفق الشركاء على تحويل حساباتهم الجارية الدائنة إلى حسابات رؤس أموالهم سداً للزيادة في رأس المال كلها أو جزء منها ، وبموجب ذلك يجعل الحساب الجاري الدائن للشريك مديناً وحساب رأس المال دائناً ويكون القيد كالتالي : -

xxxx من حد / جاري الشركاء « وائل مراد »
xxxx إلى حد / رأس المال

- زيادة رأس المال عن طريق الرصيد الدائن في حساب توزيع الارباح والخسائر .

قد يتفق الشركاء على استخدام نصيب كل منهم في أرباح الشركة لزيادة المال بدلاً من توزيعها عليهم وتعليقها لحساب جاري الشركاء وفي هذه الحالة يجعل حساب التوزيع مدين وحساب رأس المال دائناً ويكون القيد كالتالي : -

xxxx من حد / توزيع الأرباح والخسائر
xxxx إلى حد / رأس المال

- زيادة رأس المال عن طريق رصيد الإحتياطي .

قد يتم زيادة رأس المال باستخدام الإحتياطيات التي سبق إحتجازها من أرباح الاعوام السابقة بقصد تدعيم مركز الشركة المالي لمواجهة الصعاب التي قد تواجهها في المستقبل .

والإحتياطيات في هذه الحالة تعتبر بمثابة أرباح غير موزعة من حق الشركاء إقتسامها بالنسبة المتفق عليها لتوزيع الارباح والخسائر إذا تم الإتفاق على إستخدامها فور زيادة رأس المال ويكون القيد كالتالي : -

xxxx من حد / الإحتياطي
xxxx إلى حد / رأس المال

- زيادة رأس المال عن طريق ارباح إعادة التقدير .

قد يرى الشركاء أن الميزانية للشركة لا تمثل مركزها المالي الحقيقي وذلك نتيجة للاسباب التالية : -

- أن القيمة الدفترية للاصول الثابتة أقل او أكبر من قيمتها الحقيقية نتيجة لعدم إحتساب الاهلاك المعدل المناسب .
- عدم مراعاة المبادئ المحاسبية عليها عند تقويم الاصول المتداولة .
- الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسالية .
- عدم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الإلتزامات التي لا يمكن تحديدها بقيمة بدقة .

ويترتب على ما سبق أن اصول والتزامات لا تظهر بقيمتها الحقيقية ، كما ان الأرباح والخسائر التي تظهرها الحسابات الختامية لا تمثل الأرباح او الخسائر الحقيقية .

ومن هنا يلجأ الشركاء سواء إلى تخفيض رأس المال أو زيادة أو إضام أو انفصال شريك إلى تصحيح الوضع للوصول إلى ميزانية تعبر بدقة عن المركز المالي ، لذلك يتم إعادة تقويم أصول والتزامات الشركة مستعين في ذلك بالخبراء بهدف إثبات الأصول والمصوم بقيمتها الحقيقية وتعديل رأس المال وزيادة أو تخفيضاً وفقاً لما يسفر عنه إعادة التقويم .

وإثبات ما يترتب على تقويم الأصول والإلتزامات من زيادة أو نقص في قيمتها فإنه يمكن إستخدام طريقتين : -

الطريقة الأولى : حساب إعادة التقدير .

هنا يتم فتح حساب يسمى حساب إعادة التقدير ويتم ما يلي

- يجعل حساب إعادة التقدير مديناً وحساب الاصول المعاد تقديرها - بعد إقفال رصيد حساب مخصص الإهلاك فيها إن وجد - دائنة بالقيمة الدفترية لها .
- تجعل حسابات حسابات الاصول المعاد تقديرها مدينة بقيمتها المعدلة وحساب إعادة التقدير دائناً .
- تجعل حسابات الإلتزامات المعاد تقديرها مدينة وحساب إعادة التقدير دائناً بالنقص في قيمتها .

أما بالنسبة للأصول التي تقوم عن طريق تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة النقص في قيمتها كالمدينين والاوراق المالية فإنها لا تظهر في حساب إعادة التقدير ويكتفي بإجراء التعديل في حساب المخصص ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ما يلي

- ضرورة إظهار النقصات التي يتقرر تكوينها لمقابلة النقص في قيمتها في الدفاتر .
- أن الإنخفاض في قيمة هذه الاصول لا يعني المطالبة بالقيمة المنخفضة عند تحصيلها أو بيعها حيث يتم المطالبة بالقيمة الاصلية ومن ثم يجب إظهارها في الدفاتر .

وفي النهاية يتم ترصيد حسابات إعادة التقدير وتوزيع هذا الرصيد بين الشركاء بنسبة توزيع الارباح والخسائر ويقفل في حساب رأس المال ومن ثم يؤدي إما إلى زيادته في حالة الربح أو تخفيضه في حالة الخسارة .

الطريقة الثانية : حساب أرباح وخسائر إعادة التقدير

يقوم هذا الحساب مقام حساب إعادة التقدير حيث يتم إعادة بهدف التوصل إلى نتيجة إعادة التقدير من ربح أو خسارة مع إختلاف الوسيلة التي تستخدم للتوصل إلى ذلك .

ففي حساب أرباح وخسائر إعادة التقدير تترك حسابات الاصول مفتوحات في الدفاتر ويرحل إلى هذا الحساب التعديل فقط في حساب التعديل فقط في هذه الحسابات وكذلك الإلتزامات وعلى ذلك يتم الإثبات في هذا الحساب وفقاً لما يلي : -

- يجعل حساب ارباح وخسائر إعادة التقدير مديناً وحسابات الأصول المختلفة (المعاد تقديرها) دائنة بمقدار النقص في قيمتها . .
- يجعل حساب ارباح وخسائر إعادة التقدير مديناً وحساب الإلتزامات (المعاد تقديرها) دائمة بمقدار الزيادة في قيمتها .
- يجعل حساب ارباح وخسائر إعادة التقدير دائناً وحسابات الاصول (المعاد تقديرها) مدينة بمقدار النقص في قيمتها .

وفي ظل هذه الطريقة تعالج الاصول المتداولة السابق الإشارة إليها بنفس المعالجة في الطريقة السابقة وكذلك يعالج رصيد هذا الحساب حيث يقفل في حساب رأس المال .

وبعد أن تعرفنا على طرق معالجة إعادة تقويم الأصول والإلتزامات نود الإشارة إلى أنه في ظل الطريقتين إذا كانت نتيجة إعادة التقدير ربحاً فيجب استخدام هذا الربح والذي يوزع بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء في زيادة رأس المال ويكون القيد كالتالي :

xxxx من حد / إعادة التقدير
أو
xxxx من حد / أ خ عادة التقدير
xxxx إلى حد / رأس المال

- زيادة رأس المال عن طريق قروض الشركاء نظراً لظروف خاصة بالشركة تجعلها غير قادرة على سداد قرض أحد الشركاء في تاريخ إستحقاقها فإنها قد تتفق مع الشركاء أو الشركاء اصحاب القروض على زيادة حصة كل منهم في رأس المال بمقدار القرض المستحق ، وغالباً ما يوافق الشركاء على ذلك منعاً من أرباك الشركة واضعاف مركزها المالي وفي هذه الحالة يكون القيد كالتالي
xxxx من حد / قرض الشريك
xxxx إلى حد / رأس المال

تخفيض رأس المال

وإذا كان للشركاء الحق في زيادة رأس المال فإن لهم الحق أيضاً في تخفيض رأس المال ولا سيما إذا توافرت المبررات الكافية التالية :-

- زيادة رأس المال عن إحتياجات أنشطة الشركة .
- عدم قدرة الشركاء على سداد حساباتهم الجارية المدينة .
- ظهور الأصول بقيم تفوق قيمتها الحقيقية .
- إستيراد جزء من رأس المال نقداً وعينياً .
- إستخدام الارصدة المدينة للحسابات الجارية .
- إستخدام الخسائر المرحلة .
- إستخدام خسائر إعادة التقدير .

أولاً :- تخفيض رأس المال نقداً وعينياً

في حالة ما إذا كان رأس المال المسدد للشركة يزيد عن إحتياجات أنشطة وما يتبعة من وجود أموال معطلة تؤدي في النهاية إلى إنخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر ، هنا يتفق الشركاء على تخفيض رأس المال وجعله في حدود حاجات الشركة وذلك من خلال سحب مبالغ نقدية أو أصول عينية وفي هذه الحالة يجعل حساب رأس المال مدينة وحساب الخزينة أو البنك أو الأصول المستخدمة في عملية التخفيض دائنة ويكون القيد كالتالي :

xxxx من حـ / رأس المال

xxxx إلى حـ / الصندوق او البنك

أو

xxxx إلى حـ / الأصول المختلفة « تذكر الأصول بالتفصيل »

والقيد السابق يسجل في حالة ما إذا سحب الشريك القدر المتفق عليه فور توقيع الاتفاق إما في حالة عدم سحب الشريك للمبالغ فوراً فإنها تحول إلى الحساب الجاري وهنا تمر عملية التسجيل بمرحلتين هما

• عند الإتفاق يتم إثبات التخفيض وتحويل نصيب كل شريك إلى حسابة الجاري ويتم عمل القيد التالي

xxxx من حـ / رأس المال

xxxx إلى حـ / جاري الشريك

• عند سداد المستحق للشريك

xxxx من حـ / جاري الشريك

xxxx إلى حـ / الصندوق او البنك

ثانياً تخفيض رأس المال عن طريق الحسابات الجارية المدينة في حالة وجود أرصدة مدينة للحسابات الجارية للشركاء واعدم قدرة أصحابها على السداد هنا يتفق الشركاء على تخفيض رأس المال بقيمة الارصدة المدينة للحسابات الجارية ويتم عمل القيد التالي

xxxx من حـ / رأس المال

xxxx إلى حـ / جاري الشريك

ثالثاً : تخفيض رأس المال عن طريق الخسائر المرحلة

في حالة وجود رصيد مدين في حساب توزيع الارباح والخسائر وبدلاً من توزيعها على الشركاء وتحويلها إلى حساباتهم الجارية قد يتم الإتفاق بينهم على تخفيض رأس المال بقيمة هذه الخسائر مع مراعاة توزيعها بين الشركاء بنسبة توزيع الارباح والخسائر المتفق عليها في عقد الشركة ويكون القيد كالتالي

xxxx من حـ / رأس المال

xxxx إلى حـ / توزيع أ . خ

رابعاً : تخفيض رأس المال عن طريق خسائر إعادة التقدير

سبق أن تناولنا عملية التقدير عند الحديث عن زيادة رأس المال ، وما نود توضيحه هو أنه في حالة كون نتيجة عملية إعادة التقدير خسارة يجب توزيعها بين الشركاء بنسبة توزيع أ . خ وإستخدامها في تخفيض رأس المال ويكون القيد كالتالي :

xxxx من حـ / رأس المال

xxxx إلى حـ / إعادة التقدير

أو

xxxx إلى حـ / أ . خ إعادة التقدير

شهرة المحل

تعريف شهرة المحل :-

• شهرة المحل المشتهر ما هي سوى إحتالات عودة العملاء القدامى إلى نفس المحل .

• شهرة المحل المزايا التي يتمتع بها المشروع والتي تمكنه من تحقيق ارباح تفوق الأرباح العادية ، والتي تنشأ بسبب السمعة والإسم والعلاقات الطيبة مع العملاء .

• شهرة المحل تمثل قيمة العلاقات الطيبة التي يتمتع بها المشروع وقيمة إحتال مداومة العملاء الحاليين على الشراء من الشركة على الرغم من إغراء المنافسين لهم

ومن وجهة نظر المحاسبين « شهرة المحل أصل ثابت غير ملموس يساعد الشركة عند وجوده على تحقيق أرباح تفوق الأرباح العادية ، أي تمكنه من تحقيق أرباح غير عادية تزيد عن العائد العادي على رأس المال المستثمر في هذا النوع من النشاط الذي تعمل فيه الشركة .

عوامل ظهور شهرة المحل

- 1- السمعة والعلاقات الطيبة التي تربط الشركة بالمتصلين بها من عملاء وموردين وعملاء وغيرهم
- 2- المهارة والكفاية والقدرة الفنية وغيرها من الصفات التي يميز بها القائمين على إدارة الشركة
- 3- موقع الشركة المناسب ، فالشركة التي تقع في المناطق التجارية المعروفة تزيد مبيعاتها ومن ثم تحقق أرباح غير عادية .
- 4- الإنتاج الجيد او الخدمة الجيدة التي تقدمها الشركة للعملاء .
- 5- الحملات الإعلانية المستمرة لتعريف الجمهور بالشركة ومنتجاتها .
- 6- مكافأة العاملين بسخاء مما ينعكس على تعاملهم مع العملاء .

تقويم شهرة المحل

شهرة المحل ليست من الأصول التي يمكن بيعها وتداولها على إفراد ، من هنا تبدو صعوبة تقويمها ولا سيما في ظل وجود عدة أنواع من الشهرة والتي يجب مراعاتها إذا كنا نبغي تقويم الشهرة تقويماً سليماً .

1- الشهرة الدائمة

وهي التي ترتبط بالشركة ولا ترتبط بالشركاء بمعنى آخر هي دائمة وملازمة الشركة نفسها .

2- الشهرة المؤقتة

وهي التي تقوم على أسباب شخصية مرتبطة بالشركاء وملازمة لوجودهم ومن ثم تنتقل معهم وتنتفي بموتهم .

3- الشهرة المتذبذبة

ويقصد بها الشهرة التي تستقر ولكنها تتردد على الشركة بين آونة وأخرى لعدم وجود إرتباط دائم بينها وبين عملاءها .

ولتقويم الشهرة يجب التعرف على الأرباح المستقبلية وكذلك الأرباح العادية وأنه بمقارنة الإثنين ببعضها البعض يمكن التوصل إلى الأرباح غير العادية والتي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه تقدير قيمة الشهرة

وفي العدد القادم سنستكمل الموضوع بإذن الله إن قدر الله لنا بقاء أستودعكم الله الذي لا تضيع عنده الودائع

وائل مراد

نقلاً / كتاب المحاسبة في شركات الأشخاص

للدكتور صفا محمود السيد

هذه المادة سيتم نقلها كما هي من

كتاب بإسمة أركان الإسلام

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
قسم الترجمة

الركن الأول: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله

هاتان الشهادتان هما المدخل إلى الإسلام، وهما ركنه الأعظم، ولا يحكم بإسلام شخص إلا بالنطق بهما والعمل بمقتضاها، وبذلك يصير الكافر مسلماً.

١. معنى شهادة أن لا إله إلا الله.

هو النطق بها مع العلم معناها والعمل بمقتضاها باطناً وظاهراً، أما النطق بها من غير معرفة بمعناها ولا عمل بمقتضاها فإنه غير نافع بالإجماع، بل تكون حجة عليه. ومعنى (لا إله إلا الله) لا معبود بحق إلا الله وحده سبحانه وتعالى.

وركننا هذه الكلمة (النفي والإثبات) نفي الإلهية عما سوى الله وإثباتها له وحده لا شريك له، كما تضمنت الكفر بالطاغوت –وهو كل ما عبد من دون الله تعالى من بشر أو حجر أو شجر أو هوى أو شهوة- وبغضه والبراءة منه، فمن قالها ولم يكفر بما يعبد من دون الله لم يأت بهذه الكلمة.

قال تعالى: {وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ} [سورة البقرة، الآية: ١٦٣] وقال تعالى: {لَا أَكْرَاهُ فِي الدِّينِ قَدَّ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [سورة البقرة، الآية: ٢٥٦]

ومعنى (الإله) هو المألوه المعبود بحق، ومن اعتقد بأن الإله هو الخالق الرازق أو القادر على الاختراع زان الإيمان بذلك وحده يكفي دون إفراد الله بالعبادة فإنه لا تنفعه (لا إله إلا الله) في الدنيا بالدخول في الإسلام ولا تنجيه من العذاب المقيم في الآخرة.

قال تعالى: {قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ} [سورة يونس، الآية: ٣١].

وقال تعالى: {وَلَوْ لِنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ} [سورة الزخرف، الآية: ٨٧].

٢. شروط كلمة التوحيد.

١- العلم بمعناها –نفيًا وإثباتًا- المنافي للجهل؛ نفيًا للعبادة عما سواه وإثباتها له وحده لا شريك له فلا يستحقها غيره.

٢- اليقين المنافي للشك. وذلك بأن ينطق بها عن يقين مطمئنًا بها قلبه مؤقتًا بمدلولها يقينًا جازمًا.

٣- القبول المنافي للرد، وذلك بأن يقبل كل ما اقتضته هذه الكلمة ولسانه، فيصدق بالأخبار وطبيع الأوامر ويحتجب النواهي ولا يتعرض للنصوص بالرد ولا بالتأويل.

٤- الاتقياد المنافي للترك، وذلك بأن يتقاد لما دلت عليه تلك الكلمة ظاهراً وباطناً.

٥- الصدق المنافي للكذب، وذلك بأن يقولها العبد صادقاً من قلبه، يوافق قلبه

لسانه وظاهره باطنه.

فمن نطق بالشهادة بلسانه وأنكر مدلولها بقلبه فإنه لا ينفعه ذلك كحال المنافقين الذين

يقولن بألسنتهم ما ليس في قلوبهم.

٦- الإخلاص المنافي للشرك، وهو تصفية العبد للعمل بصالح النية من جميع شوائب الشرك.

قال تعالى: {وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءً} [سورة البينة، الآية: ٥].

٧- المحبة المنافية للبغض، وذلك بمحبة هذه الكلمة وما تقتضيه ودلت عليه ومحبة أهلها الملتزمين بشروطها وبغض ما ناقض ذلك؛ وعلامة ذلك تقدم محاب الله وإن خالفت هواه وبغض ما يبغضه الله وإن مال إليه هواه، وموالاته من وإلى الله ورسوله ومعاداة من عادى الله ورسوله.

قال تعالى: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ} [سورة الممتحنة، الآية: ٤].

وقال تعالى: {وَمَنْ التَّاسِ مَنْ يَتَّخِذْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَدْنَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ} [سورة البقرة، الآية: ١٦٥]

ومن قال (لا إله إلا الله) بإخلاص ويقين وخلص من الشرك الأكبر والأصغر والبدع والمعاصي فإن له الهداية من الضلال في الدنيا والامن من العذاب وتحرم عليه النار.

ويجب على العبد استكمال هذه الشروط، ومعنى استكمالها اجتماعها في العبد والالتزام بها ولا يلزم من ذلك حفظها.

وهذه الكلمة العظيمة (لا إله إلا الله) هي توحيد الألوهية، وهو أهم أنواع التوحيد الذي وقع فيه الخلاف بين الأنبياء وأقوامهم، ولتحقيقه بعثت الرسل، كما قال تعالى:

{وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ} [سورة النحل، الآية: ٣٦]، وقال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ} [سورة الأنبياء، الآية: ٢٥]. وإذا اطلق اسم التوحيد ينصرف إليه.

- تعريفه: توحيد الألوهية هو الإقرار بأن الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين وإفراده بالعبادة وحده لا شريك له.

- أسأؤه: سمي هذا التوحيد بتوحيد الألوهية أو الإلهية لأنه مبني على إخلاص التلأ –وهو شدة المحبة- لله وحده، ويسمى بما يلي:

١. توحيد العبادة أو العبودية لأنه مبني على إخلاص العبادة لله وحده.

ب. توحيد الإرادة، لأنه مبني على إرادة وجه الله بالأعمال.

ج. توحيد القصد، لأنه مبني على إخلاص القصد المستلزم لإخلاص العبادة لله وحده.

د. توحيد الطلب، لأنه مبني على إخلاص الطلب من الله تعالى.

هـ. توحيد العمل، لأنه مبني على إخلاص الأعمال لله تعالى.

- حكمه: توحيد الألوهية فرض على العباد، لا يدخلون الإسلام إلا به، ولا ينجون من النار إلا باعتقاده والعمل بمقتضاه، وهو أول ما يجب على المكلف اعتقاده والعمل

به، وأول ما يجب البداء به في الدعوة والتعليم خلافاً لمن اعتقد غير ذلك، وبدل على فرضيته الأمر به في الكتاب والسنة وأن الله خلق الخلق وأنزل الكتب لأجله.

قال تعالى: {قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَهٌ أَدْعُو وَالَّذِي مَابِ} [سورة الرعد، الآية: ٣٦] وقال تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} [سورة الزريات، الآية: ٥٦].

وقال النبي ﷺ ((إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة؛ فإنه هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة

تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم...)) الحديث أخرجه البخاري ومسلم.

وهذا التوحيد هو أفضل الأعمال على الإطلاق وأعظمها تكثيراً للذنوب، فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث عتبان ﷺ مرفوعاً ((فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله))

و. اتفاق الرسل على كلمة التوحيد:

اتفقت الرسل جميعاً على دعوة أقوامهم إلى كلمة (لا إله إلا الله) وتخويفهم من الإعراض عنها كما بين القرآن الكريم ذلك في آيات كثيرة. قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ} [سورة الأنبياء، الآية: ٢٥].

وقد ضرب رسول الله ﷺ مثلاً لاتفاق الأنبياء في الدعوة إليها؛ حيث بين عليه الصلاة والسلام أن الأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد، فاصل دين الأنبياء

واحد وهو التوحيد وإن اختلفت فروع الشرائع كما أن الاولاد قد يختلفون في الأسماء وأبوهم واحد.

٣. معنى شهادة أن محمد رسول الله.

أ. معنى شهادة أن محمداً رسول الله هو طاعته فيما أمر وتصديقه فيما أخبر واجتناب ما نهى عنه وزجر وأن لا يعبد الله إلا بما شرع.

ب. تحقيق شهادة أن محمداً رسول الله. وأنه خاتم الأنبياء والرسول. وأنه ﷺ عبد مقرب عند الله ليس له من خصائص الألوهية شيء، وإتباعه ﷺ وتعظيم أمره ونهيه ولزوم سنته قولاً وعملاً واعتقاداً.

قال تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا} [سورة الأعراف، الآية: ١٥٨]، وقال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ نَبِيًّا وَبَشِيرًا وَنَذِيرًا} [سورة سبأ، الآية: ٢٨]، وقال تعالى: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ} [سورة الأحزاب، الآية: ٤٠]، وقال

تعالى: {قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا} [سورة الإسراء: من الآية ٩٣]

ويشمل ذلك أموراً:

أولاً: الإقرار برسالته واعتقادها باطناً في القلب.

ثانياً: النطق بذلك والاعتراف به ظاهراً باللسان.

ثالثاً: المتابعة له بالعمل بما جاء به من الحق والترك لما نهى عنه من الباطل. قال تعالى: {فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأَمْتِي الَّذِي يُوْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} [سورة الأعراف: من الآية ١٥٨].

رابعاً: تصديقه ﷺ في كل ما أخبر به.

خامساً: محبته أشد من محبة النفس والمال والولد والوالد والناس أجمعين، لأنه رسول الله وأن محبته من محبة الله وفي الله.

وحقيقة محبته هي إتباعه بطاعة أوامره واجتناب نواهيه ونصرتة وموالاته. قال تعالى: {قُلْ أَنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ} [سورة آل عمران: من الآية ٣١] وقال ﷺ: ((لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده

وولده والناس أجمعين)) متفق عليه من حديث انس ﷺ، وقال تعالى: {فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [سورة الاعراف: من الآية ١٥٧]

سادساً: العمل بسنته وتقديم قوله على قول كل أحد والتسليم له وتحكيم شرعه والرضا به.

قال تعالى: {قَلَّا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحِطُّوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [سورة النساء، الآية: ٦٥]

٤. فضيلة الشهاداتتين.

لكلمة التوحيد فضل عظيم دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، ومنها:

أ. أنها أول أركان الإسلام وهي أصل الدين وأساس الملة، وهي أول ما يدخل به العبد الإسلام، وبها قامت السماوات والأرض.

ب. أنها سبب لحقن الدم والمال، فمن قالها كانت سبباً في حفظ دمه وماله.

ج. أنها أفضل الأعمال على الإطلاق وأعظمها تكثيراً للذنوب، فهي سبب دخول الجنة والنجاة من النار، ولو وضعت السماوات السبع والأرضون السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة رحمت بين لا إله إلا الله.

وروى مسلم عن عبادة مرفوعاً ((من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله حرم الله عليه النار))

د. أنها قد اجتمع فيها الذكر والدعاء والثناء، واشتملت على دعاء العبادة ودعاء المسألة، وهي أكثر الأذكار وجوداً وأيسرها حصولاً، فهي الكلمة الطيبة، والعروة الوثقى،

وكلمة الإخلاص، وهي التي قامت بها السماوات والأرض، ولاجلها خلق الخلق وأرسلت الرسل وأنزلت الكتب، وشرعت لتكميلها السنة والفرض، ولاجلها جردت سيوف الجهاد، فمن قالها وعمل بها صدقاً وإخلاصاً وقبولاً ومحبة أدخله الجنة على ما

كان من العمل.

أرجو أن نكون قد وفقنا في سرد ما يساهم في ثراء معلوماتك أخي وأنتي اختي بما يعود علينا بالفائدة ويساعدنا على التقدم والرقى في مجال عملنا وتحقيق ما نريد .

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

إذا أعجبتك المجلة ووجدت أنك قد استفدت منها وعندك المقدرة المالية لدفع قيمة العدد بما لا يشق عليك يمكنك **إخراج ما يعادل ٢ جنيه مصري صدقة لأحد الفقراء والمحتاجين** ولن لا يستطيع أرجو أن يتصدق بانتسامة في وجه أخيه المسلم .



للإتصال بنا



موقع المجلة <http://www.forumarabia.com> - ٢٠٠٧

مدونة المجلة <http://waelmourad.blogspot.com>



elmosaly7@gmail.com



<https://www.facebook.com/groups/waelmourad>



* هدية العدد



هدية هذا العدد

للحصول على هدية العدد يرجى مراسلتي على إيميلي هذا لإرسال الهدية مباشرة لمن يريدها وكتابة كلمة هدية العدد الثالث عشر في العنوان

elmosaly7@gmail.com

